

ملحق الجريدة الرسمية

مذاكرات ومناقشات مجلس الامة الاردني الخامس - الدورة الاستثنائية الاولى

العدد ١٩ : الاحد ١٥ ذي القعدة سنة ١٣٨٠ هـ الموافق ٣٠ نيسان سنة ١٩٦١ م الجلد ٥

مجلس النواب

الجلسة الثانية من الدورة الاستثنائية الاولى يوم الاحد في ٢٣ نيسان سنة ١٩٦١

جدول الأعمال

٭ تقدم الاستاذ جمو نائب عمان بسؤال للحكومة حول قرار حكومة غينيا بقطع علاقاتها مع اسرائيل نتيجة مساعي الوفد الاردني وجرى نقاش حول هذا الموضوع خارج عن جدول الاعمال .

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاحد الواقع في ١٩٦١/٤/٢٣ برئاسة معالي الدكتور مصطفى خليفة رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة الاستاذ نزار الرافعي .

وتغيب باجازة السادة : حمد بن جازي ونقولا قطان.

وتغيب معتذراً السادة : صليبا الصناع ، جودت المحيسن ، عفيف بطارسة ، عبد القادر الصالح ، عبد الرؤوف الفارس ، عطا الله الكباريتي ، عبد القادر العمري وحافظ الحمد الله .

وتغيب بدون معذرة : السيد خليل السلواني .

وحضر من الحكومة دولة السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء ، وأصحاب السماحة والمعالي السادة : الشيخ محمد الامين الشنقيطي قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم ، فلاح المدادحة وزير الداخلية ، موسى ناصر وزير الخارجية ، هاشم الجيوسي وزير المالية ، الدكتور جميل التوتونجي وزير الصحة ، وصفي ميرزا وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية والدفاع بالوكالة ، الشيخ محمد علي الجعبري وزير العدلية ، يعقوب معمر وزير الاشغال العامة ، رفيق الحسيني وزير الاقتصاد وعلي نصوح الطاهر وزير الزراعة والانشاء والتعمير .

افتتاح الجلسة

الرئيس : نفتتح هذه الجلسة بسم الله الرحمن الرحيم .
ونبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول أعمال اليوم .

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير من تلاوته .

٢ ـ تلاوة الاوراق الواردة

الرئيس : تتلى الاوراق الواردة .

السكرتير : وردت الاعتذارات الآتية ، الأول من النائب السيد عبد الباقي العمري وهذا نصه :

ـ أ ـ

معالي رئيس مجلس النواب ـ عمان

اسباب قاهرة حالت دون حضوري جلسة اليوم ارجو معذرتي .

وتفضلوا بقبول احترامي وتحياتي

المصدر اربد في ٢٣ـ٤ـ١٩٦١

عبد القادر العمري

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرته ؟

الجميع : موافقون .

ـ ب ـ

السكرتير : وهذه برقية معذرة من النائب السيد حافظ الحمد الله :

معالي رئيس مجلس النواب

لاسباب صحية لم اتمكن من حضور جلسة اليوم ارجو المعذرة

نائب طولكرم
حافظ الحمد الله

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرته ؟

الجميع : موافقون .

- ٣ -

السكرتير : والاعتذار التـــالي من النائب السيد عطا الله الكباريتي :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية وبعد :

بالنظر لعدم وجودي في البلاد اعتذر عن حضور جلسة اليوم •

نائب معان
عطاالله الكباريتي

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرته ؟

الجميع : موافقون .

- ٤ -

السكرتير : ورد هـــذا الكتاب من النائب السيد ثروت التلهوني هذا نصه :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بمناسبة انتخابي عضوا في اللجنة المالية ارجو قبول معذرتي مـن اللجنة القانونيـة اعتبارا من ١٥-٤-١٩٦١ وذلك تنفيذا لنص المادة ٣٦ * مـن النظام الداخلي

واقبلوا فائق الاحترام

عضو اللجنة القانونية
ثروت التلهوني

الرئيس : هل يوافق المجلس على استقالته من اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : قبل تلاوة قرار اللجنة المالية أتلو كتاباً ورد إلي من النـــائب الشيخ عبد الباقي جمو أرجو من السكرتير تلاوته .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

على اثر زيارة وفـدنا الى افريقيا شاع خبر مصدره احد اعضاء الوفد ان جلسة مع وزير عدل غينيا وفي جو عبق بالروح الاسلامية فاضت على اثرها الدموع الثخان قررت غينيا قطع علاقتهـا مع اسرائيل عدوة العرب والمسلمين ، ارجو توجيه السؤال التالي الى سماحة رئيس الوفد عن صحة هذه الاشاعة للعمل على ارسال الوفود الى الاقطار الاسلامية التي تتبادل التمثيل مع اسرائيل ان صح الخبر والا اظهار الحقيقة من قبل الحكومة •

واقبلوا الاحترام

٢٣-٤-١٩٦١

نائب عمان
عبد الباقي جمو

الرئيس : ما رأي رئيس الوفد

قاضي القضاة ووزير التربيـــة والتعليم ورئيس الوفد : حوله حسب الاصول ، وان شاء الله لا يأتي الجواب الا وانتم . . .

الرئيس : اظن بالامكان الاجابـــة عليه حالاً ، المجلس يرغب لان هذا يبشر بالخير .

قاضي القضاة ووزير التربيـــة والتعليم ورئيس الوفد : قرأت هذا الخبر في جريدة الأسبوع العربي وهو منسوب الى سماحـــة الاستاذ الشيخ محمد علي الجعبري والاستاذ موجود وفي امكانه ان يتكلم .

وزير العدلية وعضو الوفد : لما ان شرف الاستاذ رئيس الوفد هو ومعالي الاخ احمد بـــك الطراونة الى السنغال لحضور حفلات الحرية والاستقلال بقيت انـــا وبعض الاخوان في غينيا وقد وضع لنـــا برنامج خاص لزيارة بعض المناطق وبعض الوزراء ولما زرت وزير العدل وكان برفقتي الشيخ عبد الحميد السائح تحدثت له

* المادة (٣٦) لا يكون عضو المجلس عضواً في أكثر من لجنتين دائميتين .

عن القضاء في الاردن وتحدث لي عن القضاء في غينيا ، وبعد ذلك تطرق البحث الى القضية الفلسطينية فشرحت له ما استطعت ان اشرح له وقد قلت له يا اخ انت كمسلم، والله اسرى بنبيه من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي بارك الله حوله ، اتدري لماذا هذه السراية قال نعم ، قلت اسرى الله اليه بنبيه ليكلف جميع المسلمين الذين يؤمنون بمحمد بن عبد الله ان يدافعوا عن هذا المسجد الذي جاء الله اليه بنبيه من مكة المكرمة ليصعد به الى السموات السبع حيث فرضت علينا الصلاة والصيام وبقية ما فرض الله علينا في تلك الليلة ، وقلت له هل ترضى غينيا المسلمة ان ترى علم اسرائيل في الموضع الذي وطأه الرسول حين ان صعد الله به الى السموات السبع فبكى وتكهرب جسمه فغـــيرت الحديث ثم بعد ذلك حين ان ودعنا الى خارج العمارة قال : سنكفيكم الآن شر اسرائيل ، وبعد ذلك بلغنا ان مجلس الوزراء قد اجتمع وانذر اليهود الموجودين في غينيا ان يخرجوا من غينيـا في ٢٤ ساعة ، اي نعم كل اليهود ولما طلبوا مهلة . . .

الرئيس : هل بلغتم رسمياً

وزير العدلية : نعم من الوزيـــر ، من وزير العدل فلما بلغنـا ذلك طلب اليهود منهم امهالهـــم اسبوعاً فلـــم تقبل الحكومة امهالهـــم إلا ٤٨ ساعة وقد بلغنـا انهـــم في ٤٨ ساعة سيخرجـــون من غينيا ولن يبقى يهودي حتى من اتفقت غينيا معهم بعقود ، هذا الذي بلغناه وحين ان حضر سماحة الرئيس ومعالي احمد بك بلغتهما هذا الحديث وانه لا يسعني في هذا المقام الا ان اتقدم بالشكر لغينيا حكومة وشعباً على هذه الخطوة المباركة التي خطتها تجـــاه اسرائيل ، واني اعتقد لو ان اسرائيل انفقت عشرة ملايين من الدنانير لما استطاعت ان تعمل ما عمله الوفد الذي زار افريقيا من اولها لآخرها وكل ذلك يرجع فضله الى صاحب الجلالة الملك المعظم الذي اختار الوفد والذي ارسله الى افريقيا، وهذا ما سمعت وهذا ما رأيت والسلام عليكم جميعاً. واني على استعداد ان اجيب على اي سؤال يوجه الي حول هذه الرحلة :

الرئيس : إذن على الحكومة ارسال شكر الى حكومة غينيا لأن هذا عمل هام ، يهم المجلس كثيراً.

الاستاذ جمو نائب عمان : انا الحقيقة سررت جداً بهذا الجواب واؤكد اقتراحي الذي ورد في هذا الاستفسار بان تكاثر الوفود الى الاقطار الاسلامية التي تتبادل التمثيل السياسي مع اسرائيل حتى نعمل على ان تقطع هذه الدول علاقاتها مع اسرائيل وعلى الحكومة على ما اعتقد ان تبادر الى شكر كل دولة تقطع علاقاتهـــا مع اسرائيل حتى تشجع الدول الأخرى لقطع هذه العلاقات ونعتقد ان الحكومة قصرت في هذه الناحية .

دولة رئيس الوزراء : إلى ان يرد رسمياً ...

الاستاذ جمو نائب عمان : . . . كما ورد على لسان سماحة الاستاذ .

الرئيس : إذن يوجه السؤال الى معـــالي وزير الخارجية والامر هو اكبر واول ما يجب ان يطلع عليه أو يبحث عنه ، لأن هذا أمر مهم ولذلك تطلب من وزير الخارجية ان يعلمنا ما عنده ، هذا موضوع يخصه بالدرجة الاولى .

وزير الخارجية : لم تتبلغ الى الآن أي خبر رسمي حول هذا الموضوع .

دولة رئيس الوزراء : ربما على الطريق .

السيد المنداوي نائب اربد : هل يمكن ان يتفضل سماحة وزير العدلية ان يعلمنا عن اليهود الذين قررت حكومه غينيا اخراجهم ، هل هم مواطنون أو ذهبوا بعد استقلال غينيا الى غينيا .

الرئيس : هذا غير مهم .

وزير العدلية : قـــال لي وزير العدل ان اليهود يعملون في مناجم الذهب وفي مناجم الماس وفي التجارة وقد اتينا من اسرائيل بمعلمات لتعليم اللغة العربية ولغير ذلك وان هؤلاء جميعاً سيخرجون من غينيـا في مدة لا

تتجاوز الاسبوع ولما بلغت بلغت ان ذلك قد قرر وان اخراجهم قد قرر باربع وعشرين ساعة فاستجاروا واؤجلوا الى ثمان واربعين ساعة .

الرئيس : هذه أحداث مهمة . وزير الخارجية أو رئيس الوفد .. تفضل ..

السيد الفايز نائب بدو الشمال : على اثر تصريح سماحة الاستاذ حول هذا الموضوع سمعت اذاعة اسرائيل وعلقت على التصريح بالذات واوردت تسجيلاً خاصاً لوفد غيني موجود في اسرائيل ووفد اسرائيلي موجود عندهم هناك فانا اعتقد انه إذا كان وزير العدل بلغ سماحة الاستاذ رسمياً كان يجب ان يكون علم عند رئيس الوفد واعضاء الوفد وواجب الحكومة ان تتقدم بالشكر الى هذه الدولة .

الرئيس : نحن نطالب بطبيعة الحال معالي وزير الخارجية وسماحة وزير التربية والتعليم بصفته رئيس الوفد الاهتمام بهذا الموضوع لأنه ما في شك سيكون موضوع الساعة سواء بيننا وبين اسرائيل أو مع غينيا ، يعني قد يؤدي هذا احياناً إذا لم يمت بصلة الى حقائق صحيحة الى التكذيب ولذلك وإذا كان صحيحاً نحن نكون قد قصرنا من واجبنا لأنه مر على هذه الحوادث حوالي اسبوعين أو ثلاثة ولم نتعرض الى هذا العمل الشريف النظيف الذي يرفع رأس العرب والاسلام فعلى الجهتين انا اعتقد ان موقفنا صار حرجاً أوجه هذا الى معالي وزير الخارجية والى رئيس الوفد لأن مثل هذه المعلومات لا يجوز ان تكون مجهولة لديك يا استاذ .

وزير العدلية : اظن أيضاً يا معالي الرئيس ان السيد التلهوني كنا جالسين ، انا واياه ، على ما اذكر جاء القائم باعمال السفارة العراقية اظن او الجزائرية ، أحد ممثلي العرب، وأيضاً وحدثنا هذا الحديث وبلغنا هذا القرار على ما اذكر .

٣ - قرار اللجنة المالية رقم (١)

الرئيس : والآن ليتفضل مقرر اللجنة المالية السيد فرح ابو جابر لتلاوة قرار اللجنة المالية رقم (١) حول الموازنة العامة للسنة المالية ٦١/٦٢ .

المقرر :

قرار رقم ١

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد سليم البخيت وحضور المقرر السيد فرح ابو جابر والاعضاء السادة : محمد خليفة وثروت تلهوني وسامي جوده وعمران المعايطة والحاج فطين طهبوب

وعقدت عدة جلسات متتالية اتصلت خلالها بعدد من المسؤولين عن تنظيم الموازنة الحالية لسنة ٦١–٦٢ للاستيضاح والمباحثة حول بعض النقاط الواردة في فصول الموازنة سواء كان منها قسم الواردات أو قسم النفقات ، وبعد الدراسة الدقيقة الوافية رات اللجنة ان تتقدم الى مجلسكم الكريم بالملاحظات الآتية :

اولا – ترى اللجنة ان الاعتذار الذي تقدمت به الحكومة في خطبة الموازنة لعدم تمكنها من تقديم المشروع في موعده الدستوري هو اعتذار وارد لان الاسباب المبررة المشار اليها في الخطبة والداعية لتاخير هذا المشروع بعض الوقت هي اسباب معقولة وتنطبق مع واقع الحال وترجو المجلس الكريم قبول هذا الاعتذار .

ثانيا – ترى اللجنة ايضا ان الزيادة الواردة في تقدير الواردات والبالغة ١٫٢٥٠٫٠٠٠ دينار كانت ناشئة عن زيادة في الواردات وذلك بالنسبة الى الواردات الفعلية للسنة الماضية واقتنعت اللجنة ايضا بعد الاطلاع على سجل الواردات الشهرية للدولة في مختلف الفصول ان الحكومة حينما وضعت هذه الارقام التقديرية مالت الى الحرص والحذر فخفضت من الواردات بعض النسب المعقولة في جميع اقسام فصول الموازنة المتعلقة بواردات الدولة المحلية وذلك احتياطا منها للطوارىء وخشية مما قد ينتج في المستقبل من عوامل وظروف استثنائية لم تكن بالحسبان قد تؤثر تاثيرا فعالا

على تلك الواردات ولذا وللاسباب التي ذكرت ترى اللجنة أن التقديرات للواردات المحلية بشكلها الوارد في الموازنة هي تقديرات واقعية وتنطبق على المبادىء العامة المتبعة عند تنظيم الموازنات في اكثر الدول في العالم .

ولا يسع اللجنة ايضا الا ان تشير بايضاح بان هنالك نقصا في المساعدات الفنية والاقتصادية بالنسبة الى السنة السابقة يبلغ مقداره ١٫١٥٠٫٠٠٠ دينار كما ورد في الفصل التاسع من الموازنة ونقصا آخر وارد بنفس الفصل يبلغ مقداره ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ دينار اي ان مجموع النقص في المساعدات الخارجية يبلغ ٣٫٧٠٠٫٠٠٠ دينار والواقع ان النقص الفعلي هو ١٫٩٢٩٫٤٠٠ دينار لان مبلغ ١٫٧٧٠٫٦٠٠ دينار الوارد باسم ثمن حبوب رفع من فصل الواردات في الموازنة بسبب صرفه بموجب اتفاقية خاصة ووزع على مشاريع الطرق وغيرها كما جاء بشكل تفصيلي في خطبة الموازنة التي وزعت على حضرات النواب الكرام . وعلى هذا وبالرغم من موافقة اللجنة لا يسعها وهي تبحث في موضوع المساعدات الخارجية الا وان تبدي الملاحظات الآتية بروح ملؤها الاخلاص الاكيد لهذا البلد وسيده .

يتضح لنا جميعا ان الواردات المحلية للدولة بلغت في سنتنا الحالية كما ورد في الموازنة ١٢٫٥٠٠٫٠٠٠ دينار وان المساعدات الخارجية بما فيها أثمان الحبوب بلغت هذا العام ٢١٫٠٧٠٫٦٠٠ دينار وتعني هذه الارقام بان المساعدات الخارجية تشكل الجزء الاكبر من واردات الدولة العامة ، ولذا وللاعتبارات التي اشرنا اليها نرى انه من اولى واجباتنا ان نحاول جهدنا لبناء كياننا واستقلالنا الاقتصادي على أسس صحيحة ودعائم متينة ثابتة يرتكز عليها كيان هذه الامة التي تعيش بظل قائدها الاعلى ولا يمكن ان تتوفر لنا هذه الرغبة الصادقة الا بعد ان نشعر باهمية هذه الامور ويقوم كل منا بعمله وبما يترتب عليه من مسؤولية وواجبات بأمانة واخلاص ، الموظف بوظيفته ، والتاجر بتجارته ، والمزارع بزراعته ، والعامل بعمله ، هذه الامور الهامة كما اشرنا تفرض علينا جميعا التعاون الاكيد بتجرد وامانة لرفع مستوى هذا البلد اقتصاديا حتى نحصل على الامنية الغالية التي نهدف اليها جميعا وهي الاكتفاء الذاتي .

ولا نستطيع ان نحصل على هذه الامنية الا اذا وضعنا اسسا جديدة لسياستنا الاقتصادية واعتبرناها قواعد ثابتة يتقيد بها كل مسؤول على مر السنين وهذا ما يتفق مع التوجيهات السامية والمبادىء الاساسية التي رسمها لنا صاحب الجلالة المعظم والتي حض عليها مرارا وتكرارا لنعمل بموجبها .

ولما كانت الحكومة هي السلطة المهيمنة على سياسة هذا البلد اقتصاديا وهي التي تنظم مشاريع الموازنات العامة المتعلقة بموظفي الدولة المدنيين والعسكريين وهي التي تضع التشاريع التي تجدها ملائمة لوضع البلد الاقتصادي وتوجيهه توجيها صحيحا ، فان اللجنة وهي تقر مشروع الموازنة كما ورد من الحكومة توصي المجلس الكريم بالموافقة عليه وترى من واجبها ان تشكر الحكومة التي راعت حين تنظيم مشروع قانون الموازنة التوفير في النفقات الى الحد المعقول .

وتتميما لهذه الخطوة الطيبة التي نهدف اليها جميعا نرجو من المجلس الكريم ان يقر المبادىء التالية وان يطلب من الحكومة الاخذ بها :

١ – عدم السماح للمتقاعدين ان يعملوا في الدوائر الرسمية على اساس الرواتب المقطوعة او المياومة من الابواب المفتوحة وغيرها بغية فسح المجال أمام بعض الخريجين الذين يشكون العوز والبطالة .

٢ – أن تكون دقيقة لدى ارتباطها باتفاقات خاصة تتعلق بالمشاريع العامة التي يترتب بموجبها على الحكومة التزامات مالية كبيرة حفاظا على المصلحة العامة ، وان تحدد رواتب الموظفين الذين يشرفون على تنفيذ هذه المشاريع بشكل يتناسب مع رواتب من يماثلهم من موظفي الدولة .

٣ – أن تكون الحكومة شديدة الحرص حين وضع القوانين الموقتة كملاحق للموازنة وان لا تلجا الى مثل هذا الاجراء الا في الحالات التي لا تتحمل التاخير بالمعنى الصحيح .

٤ – الطلب من دولة رئيس الوزراء اصدار تعليمات صارمة بضرورة الاقتصاد في صرف النفقات المجازة في هذه الموازنة .

٥ ــ عدم انفاق اي مبلغ من الاحتياطي العام للدولة والعمل سنويا على زيادة هـذا الاحتياطي بالطرق الممكنة للاستفادة منـه في المستقبـل وفي الظروف الطارئة •

٦ ــ العمل على انشاء شبكة من الطرق القروية في المملكة وربطها بالطرق الرئيسية العامة ضمن المخصصات المرصودة في الموازنة تسهيلا للمزارع ليتسنى له تصريف انتاجه من اقرب واسهل الطرق وتعبيدها جزئيا بصورة تدريجية •

٧ ــ الطلب من دولة رئيس الـوزراء اصـدار تعليمات شديدة الى جميـع موظفي الدولـة بدون استثناء بعـدم استعمـال السيـارات الحـكومية عسكرية كانت ام مدنية الا للاعمال الرسمية واتخاذ الاجراءات التي تكفل تنفيذ هذه الغاية •

٨ ــ ان لا تجري التنقلات في وزارة الخارجية الا للضرورة القصوى وتحديد الحد الاعلى لاجور نقـل أمتعة الموظفين وان يوضع نظام خاص لتنفيـذ هذه الغاية •

وترى اللجنة اتماما للغاية المتوخاة من مثـل هذه الاقتراحات ان توصي المجلس الكريم ان يطلب مـن الحـكومة الاخذ بالمبادىء الآتيـة والمتعلقة بالاقتصاد العام : ــ

اولا ــ تشجيع الصناعات المحلية وحصر شراء اللوازم العامة للدولة من المصانع المحلية على شرط ان تتوفر في تلك الصناعات جودة الصنع وعـدم الاستغلال في السعر مع التنويه بالجهد المشكور الذي قامت به الحكومة بهذا الصدد •

ثانيا ــ الاهتمام الجدي بشركة البوتاس التي مر عليها عدة سنوات بدون ان يظهر هذا المشروع الى حيز الوجود بالرغم من النفقات الوافرة التي انفقت عليه •

ثالثا ــ الحـد من استيراد السيارات والمواد الكمالية حفاظا على الاقتصاد القومي •

رابعا ــ تشجيع رؤوس الاموال من الخارج والداخل ولا يتم مثل هذا التشجيع الا اذا منحت الحكومة التسهيلات اللازمة لكل مواطن يتقدم الى الحكومة للقيام باي مشروع صناعي سواء كانت من الصناعات الثقيلة او الخفيفة بعـد الدراسة والتمحيص واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع تسرب رؤوس الاموال الاردنية الى الخارج •

خامسا ــ منع استيراد الحبوب ومشتقاتها من الخارج حتـى يتسنى للمزارع الاردني تصـريف محصوله الزراعي المقبل الذي يبشر بالخير العميم بسعر مناسب ومعقـول والسماح عنـد الضرورة بتصدير الفائض من هذه المحاصيل •

سادسا ــ تشجيع المزارع ومنحـه القروض اللازمـة حسب الامـكانيات العامـة للدولـة حتى يستطيع ان يتطور بزراعته البدائية الى الزراعـة الفنية الحديثة التي اثبتت التجارب العملية انهـا تؤمن محاصيل جيدة ونتائج مشجعة ومهما تغيرت الظروف فان بلادنا زراعية يشكل المزارعون فيها القسم الاكبر من السكان ولها تاثير مباشر عـلى زيادة الانتاج القومي •

سابعا ــ الطلب من المسؤولين عن دائرة مكتب الحبوب ان يدخلوا الى الاسواق المحلية كمشترين للحبوب في الموسم الحالي اذا منّ الله علينا بالخير كما نتوقع وتخزين كمية وافرة من الحبوب احتياطا للموسم القادم ضمن مخصصات المكتب المشار اليه •

ثامنا ــ العمل على ايجاد التسهيلات اللازمـة في ميناء العقبـة لتشجيـع بعض الدول العربيـة الشقيقة على استيراد بضائعها عن طريق هذا الميناء الحديث ودراسة امكانيـة ايجاد منطقـة حرة في العقبة لهذه الغاية ولا يسع اللجنة بهذه المناسبة الا ان تقدر الجهود التي بذلتها الحكومة في سبيل تنظيم مدينة العقبـة والاهتمام بتمديد الرصيف وانشاء فندق سياحي في المدينة من قبل سلطـة الميناء ، واخيرا ، وبعد ان تقدمنا بتقريرنا هـذا نوصي مجلسكم الموقر الموافقة على هذه الموازنـة كما وردت من الحكومة ونرجو من الحكومة ان تاخذ بعـين الاعتبار الاقتراحات والتواصي التي جاءت بتقريرنا هذا حتى تكون قدوة لكل حكومة تتولى المسؤولية في هذا البلد ونسال الله ان يديم قائدنا الاعلى زعيما وموجها ويلهمنا جميعا ان نكون امناء مخلصين على الوجه الاكمل •

اللجنة المالية

٤ ـ مناقشة الميزانية

الرئيس : استمعتم الى قرار اللجنة المالية وتوصياتها الى مجلسكم الكريم ، والآن من يود المناقشة فليسجل اسمه لدى السكرتارية

(فسجلت الأسماء ورفعت لمعالي الرئيس)

الرئيس : سأتلو اسماء من طلب المناقشة ومن لم يسجل اسمه يمكنه ذلك بعد تلاوة الاسماء اما بعد ذلك فلن اسمح بالكلام لأى عضو .

الاسماء هي السادة : كامل عريقات ، الدكتور حافظ عبد النبي ، نعيم طوقان ، عبد اللطيف العنبتاوي ، قاسم الهنداوي ، عبد الباقي جمو ، محمد سالم الذويب ، الدكتور داود الحسيني وصالح المجالي والآن هل يود الكـلام والمناقشة من الاعضاء أحد ممن لم تذكر اسماؤهم .

(فلم يبد احد رغبة في الكلام والمناقشة)

- ١ -

الرئيس : اذن الكلمة الاولى للسيد كامل عريقات فليتفضل .

السيد كامل عريقات نائب القدس : معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

لما كنا في جلستنا هذه نناقش الموازنة العامة فمن حقي أن أبحث في سياسة هذا البلد الخارجية والداخلية .

أما سياسة البلد الخارجيـة فانني أقف وأعلن الشكر والولاء لجلالة الملك المعظم ، لما قام به من أمور كانت مبعث ارتياح بما يتعلق في القضايا العربية عامـة والقضية الفلسطينية خاصة .

واننا ليشرفنا أن يتسلم زمام قضية فلسطين جلالة الملك الحسين وهو الذي قال ان قضية فلسطين أمانة بعنقي ولن أفرط في شبر منها وان حقوق العرب في فلسطين مضمونة وسوف لا تضيع بقرارات هيئة الامم أو بمساندة الغرب أو الشرق . فالعرب أصل في القضيـة وهم سيحلونها بأنفسهم بالطرق الكفيلة باعادة الحق إلى نصابه وان العرب في فلسطين وفي خلافها ليتطلعون وكلهم أمل الى قيادة مليكنا البطل في استرداد فلسطين خصوصاً بعد أن عمل على جمع كلمة العرب وتوحيـد الصف فان فلسطين ستعود وستعود وستعود .

وان الأردن بفضل مليكه ، ما زال في طليعة البلاد العربيـة التي جاهدت في سبيل الحرية والاستقلال . ولا أريد أن أطيل البحث حول هـذا الموضوع ، فأنتم في هذا المجلس الكريم تعون كل ذلك . فنحن والحمد لله لم نرتبط بحلف أو معاهدة تسيء إلى بلدنا .

معالي الرئيس ،

أما بما يتعلق بالسياسة الداخلية فان القضـاء على الحزبية البغيضة كان موضع ارتيـاح الشعب الأردني ، وكان من الاسباب التي صرفت الناس إلى أعمالهم ، بينما كانت الحزبية في زمن مضى نشطه صرفت الناس عن العمل المنتج البناء . لقد قامت هذه الحزبية بالمظاهرات ونادت بظاهرهـا لخير العرب ، ولكن كانت تبطن في داخلهـا الخراب والتـدمير . ففي الامس القريب شاهدنا بعض المغرضين من أصحاب المبادىء الهدامة استغلوا الطلبـة وغيرهم للظهور في الشوارع تحت راية التقـارب ، وقد استغلها المغرضون للغايات الخاصة وكان ضحيتها كثير من الطلبة لولا رحابة جلالة الملك والمسؤولين .

اننا نطالب المسؤولين أن يدركوا ما يريده أصحـاب المبـادىء الهدامة والذين يتظللون تحت لواء الطلبـة وأصحاب النوايا الحسنة كمـا اني في هذا المجلس أوجه القول إلى المعنيين من أبناء الشعب طلاباً وغير طلاب .

أما النواحي الاقتصادية ؛ فاذا ما رجعنا إلى اردننا الحبيب قبل عشرة سنوات ، لوجدنا التطور العظيم بفضل السياسة التي رسمها جلالة الملك . فهذه شبكة الطرق التي تمر في الأردن والتي أنعشت كافـة الألوية . فهي شبكة

عظيمة جداً ونافعة لبلد ناشيء كهذا البلد . وتقدر بملايين الدنانير وذلك نتيجة لحسن سياستنا وللمساعدات غير المشروطة .

وهنالك أيضاً السياسة التعليمية في الأردن ، فهذه في تقدم مستمر . فنسبة موازنة التربية للموازنة العامة هي أكبر نسبة في البلاد العربية . وهذا ما يدعو للفخر والاعتزاز . ونحن بدورنا نطلب من أولياء الطلبة أن يقدروا ذلك ، لتوجيه أبنائهم التوجيه الصحيح للعمل البناء المنتج لهذا البلد . كما وانني أطالب المسؤولين أن ينحوا منحى المدارس المهنية في البلاد .

وكذلك قامت تسهيلات بالنواحي الصحية وشملت هذه التسهيلات كل مدينة وقرية أو أغلب المدن وأقيمت فيها المستشفيات والعيادات واننا نطلب المزيد من ذلك .

وان هذه النهضة في الاردن تحققت ضمن عشر سنوات (عهد الحسين) فعلينا والحالة هذه ان نستمر في سياستنا لنسير الى الامام ولنضاعف مواردنا الداخلية :

معالي الرئيس ،

ان الاعتراف بالواقع لا يمنعني قطعاً من ان اطلب المزيد من الكمال . فهنالك أموال تهدر ولا تمت الى المصلحة العامة في شيء . وهنالك من يبتز هذه الاموال ، من موظفي الدولة . فانني اطالب الحكومة وكل حكومة ان تقف لمثل هؤلاء الناس بالمرصاد وان توجه المسؤولين في جهاز الدولة إلى الانصراف للاعمال المنتجة والاستقامة في سبيل خدمة هذا الشعب .

والآن أوجه كلمة خاصة إلى كل من معالي وزير التربية والتعليم ومعالى وزير الاشغال العامة ومعالي وزير الصحة والذي بلغت موازنة كل من وزارته ما يزيد عن مليون دينار . أوجه كلمتي مقابل هذه الموازنات الضخمة في وزاراتهم ، معلناً بكل اخلاص وتجرد ان في المعارف معلمين من أصحاب المبادىء الهدامة يجب القضاء عليهم قبل ان يفسدوا الجيل . كذلك في وزارة الصحة التي تكافح المرض ، موظفين واطباء ، الانسانية منهم براء . هؤلاء يستغلون حتى اكفان الموتى . كذلك في وزارة الاشغال من مهندسين ومتعهدين ومراقبين يغشون شبكة الطرق . لهذا الفت النظر بصورة خاصة لمثل هؤلاء الناس .

كما وانني أطلب من المواطن الكريم ان يكون مخلصاً وأميناً إلى مليكه ولكل حكومة مخلصة وأمينة على مصالح الشعب . وان يكون هنالك تجاوب بين المسؤولين في الحكم وبين المواطن ، وهذا التجاوب يجب ان يبنى على الاخلاص والاستقامة والشرف .

هذه الصفات التي ذكرتها نادى بها جلالة الملك وينادي بها في كل مناسبة ، فهو يدعو المسؤولين في الدولة ويدعو المواطنين للسير على هذا النهج الذي اختطه جلالته. انه يبادرنا بين الفينة والفينة بنطق ملكي سام يلفت انظارنا للعمل المنتج البناء . ويلفت انظارنا للاستقامة والشرف والتضحية في سبيل امتنا وفي سبيل اردننا الحبيب .

معالي الرئيس ،

لقد قرأت الموازنة فلاحظت انها قد عصرت نسبياً وروعي بها جانب الاقتصاد . ان هذا لا يكفي اطلاقاً انما المهم هو الاشراف على صرف الموازنة وليس تقليلها الاشراف التام على اوجه الصرف الذي يجب ان يكون في مصلحة هذا البلد .

وعلينا الا نستغل بنود هذه الموازنة في الوزارات وندخل فيها بعض المصالح الخاصة كما شاهدنا ذلك في صرفيات وزارة الخارجية .

وانني لجازم ان في الوزارات الاخرى من سوء التصرف لبعض الموظفين ما لا يقل — ان لم يزد — عما كشفه الديوان في وزارة الخارجية .

لهذا ، لنجعل عام ١٩٦١ عام لبداية الاصلاح الجذري في كافة الامور الاقتصادية .

انني أرى من السيارات الحكومية المسؤولة عنها الدولة والتي يتصرف بها بعض المسؤولين ليس للعمل الرسمي ، وانما للاعمال الخاصة ولشمات الهواء والنزهة ولنقل الخضار والفواكه إلى المنازل . وهذا يحدث تحت سمع المسؤولين وابصارهم .

انها اصبحت عقيدة عند بعض من اتيح له ان يكون له سيارة على حساب هذه الموازنة معتقداً انها ليست للمصلحة العامة وانما هي لمصلحته الخاصة.فهذه أموال تبذر من صلب هذه الموازنة . لذلك نطلب من المسؤولين ان يتخذوا اجراءات مشددة لمن يسيئوا استعمال وظيفتهم في مثل هذا الاسلوب من التصرف وغيره .

فاذا كان البرلمان يناقش سوء التصرف بمكالمات هاتفية رسمية أو غير رسمية فله الحق أيضاً أن يناقش بعشرات الالوف من جلنات البنزين التي تصرف إلى وجه الشيطان وكلها من صلب هذه الموازنة .

وقبل أن اختتم كلمتي حول الموازنة أرجو من الحكومة الموقرة ان تعمل على تنفيذ طلباتي واقتراحاتي التالية أيضاً :

١ ـ اجراء التحقيق مع مدير ادارة شركة البوتاس العربية السابق والتي ادت تصرفاته إلى ما وصلت إليه هذه الشركة من النتائج المعروفة آملاً من المدير العام الحالي والذي نشكر الحكومة على تعيينه كونه من رجال الاقتصاد والذي يعتمد عليهم ان يسرع بقدر الامكان على تنفيذ هذا المشروع ... السيد سامي الدجاني .

٢ ـ أن تعمل الحكومة بسرعة على منح امتياز التحري عن البترول في المملكة لعدة شركات وان يمثلها لدى هذه الشركات خبراء فنيون أمناء للاشراف على التنقيب .. وانه موجود بترول وعندنا بترول .

٣ ـ سرعة تنفيذ المشاريع الاقتصادية من صناعية وزراعية بلاش تبقى بالملفات محفوظة .

٤ ـ أن تعمل الحكومة جاهدة بايجاد اعمال لحملة الشهادات الذين اصبحوا عالة على أهلهم وعلى المجتمع إذ انهم يزيدون بالآلاف سنوياً ، وان تعمل على سن مشروع قانون الطلائع الذي قدم لهذا المجلس سابقاً .

٥ ـ سرعة صرف الاموال لوزارة الاشغال العامة لتشغيل العمال العاطلين عن العمل وأن توعز الحكومة للمسؤولين عن طريق القدس الجديدة لتشغيل العمال غير فنيين .

٦ ـ تعيين أعضاء اردنيين من ذوي الخبرة والكفاءة في المتحف الفلسطيني في القدس وان لا تبقى في يد الاجانب وتعبيد الطرق السياحية واقامة الاستراحات في عموم الاماكن الاثرية .

٧ ـ اعادة النظر بمسألة مياه برك سليمان ما بين أمانة القدس والاوقاف واننا نعتمد على سماحة قاضي القضاة بصورة خاصة ليسوي هذه المشكلة بنفسه .

٨ ـ تنفيذ ما وعد به معالي وزير الاشغال في هذا المجلس وهو تعبيد طرق الخطوط الامامية وقرى قطنة . بيت سوريك ، بيت عنان ، جبع ، مخماس ، حزما طريق عقبة جبر ، قمران ، المغطس ، جسر سويمة ، وتنفيذ ما وعد به سماحة الاستاذ الشنقيطي ومعالي وزير المالية بشأن مدرسة قرية ابو ديس وإلى أن يتبين لي التأكيد الحازم من الحكومة على ملحوظاتي التي ذكرتها فاني اوافق على الموازنة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ٢ -

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور حافظ عبد النبي فليتفضل .

الدكتور عبد النبي نائب الخليل : بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد انني لأشكر للجنة المالية جهودها التي بذلتها وأؤيدها في رغباتها التي رجت من المجلس الكريم أن يطلب من الحكومة العمل بها والتي هي رغباتنا جميعاً .

العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي أول طلب فاذا ما قطع عنها حبل المساعدات الخارجية كنا واقفين على

أقدامنا ، فهذه بلادنا مليئة بالخيرات تحتاج إلى من يستغلها لينعم بها فالبوتاس والمنغنيز والحديد والنحاس هذه الكنوز الدفينة بحاجة إلى من يستغلها ، والعمل على تصنيع البلاد شيء مهم ، وما الذي يمنع الحكومة لأن تتقدم للشركات المنقبـــة عن البترول كاليابانية مثلاً التنقيب عن البترول ومنحها الامتيازات اللازمة .

واني لأرجو ألا تكون النقاط التي يثيرهـــا الزملاء المحترمون مجرد ملاحظات عابرة روتينية تتلى في مثل هذا الوقت من كل عام عند مناقشة الموازنة العامة للدولة ثم تنبع بالشيء المهم وهو الموافقة على الموازنة بل الأهم من ذلك أن تتبنى الحكومة الصالح منها فترسم خطوطاً عريضة لسياسة اقتصادية ثابتة للمستقبل لما لم تتمكن من انجازه في القريب العاجل إذا كنا نريد ، كمـــا يقول الحسين « لنبني هذا البلد ولنخدم هذه الأمة » .

درست الموازنة وسررت للزيادة في مخصصات التربية والتعليم والصحة لنكافح عدوين من ألد أعدائنـا ، الجهل والمرض ، وتساءلت لماذا لا توفر بعثـــات للتخصص في الشريعة وأصول الدين . ونحن في وقت نعرض فيـه على اخواننا في الدول الافريقية الناشئة مساعدتهـا بمتخصصين في علوم الدين واللغة .

وتساءلت كذلك لماذا تنعدم الأنواع البسيطة الرخيصة من العلاجات كمـــا تنعدم الأنواع الثمينة كذلك من المستشفيات لفترات متفـاوتة خلال السنة مع العلم بأن هناك أشخاص يعيشون على أثمان الوصفات التي يبيعونها للصيدليات وان بعض كبار الموظفين لا يصرفوا الوصفات من جيبهم الخاص بل من أموال وزارة الصحـــة . فلعل معالي وزير الصحة أن يعيد النظر في أمر الوصفات الطبية والتغلب على نقص الأدوية خلال العـــام المالي القادم والتنقلات بصورة عامة في الصحة وغيرهـــا لأشخاص فاسدين الضرورة تقضي بأن تتخلص الحكومة منهم بفصلهم وليس التنقل بالعلاج لهم .

والتعيينات ينص الدستور في المـــادة ٢٢ رقم ٢ التعيين للوظائف العامـــة من دائمة ومؤقتة في الدولة والادارات الملحقة بهـــا والبلديات يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات فلمـاذا لا تنفذ نصوص الدستور عملياً . فنرى حملة شهادة الخامس الثانوي يعينون بينمـا حملة التوجيهي عاطلون . ومن المسؤول عن هذه المخالفات أهو ديوان الموظفين أم الوزارة ذات الاختصاص . فاما أن يعطى ديوان الموظفين الصلاحيـات اللازمـة لتأدية رسالته على الوجه الاكمل أو يلغى كلية وهذا ما لا أحبذه .

أين مساعدة أبطال الجزائر ؟ هل تعجز الحكومة عن تخصيص ٣٠٫٠٠٠ دينار للجزائر ؟ لعـــل قائل يقول قاربت الحرب الجزائرية على الانتهاء أو انها انتهت فعلاً ، أليس هناك أيتام للشهداء وأرامل في حاجة إلى الرغيف ؟ ألا يوجد شيوخ فقدوا أبنائهم الشباب في ميدان الجهـاد وتركوا بلا معيل ؟ هـذا ان كانت الحرب الجزائرية قـد انتهت فعلاً .

ولماذا لا تفتح الحكومة سفارة في الباكستان مع انها أقرب لنا من الهند .

هنالك مخصصات لانشاء أربعـــة مراكز للتدريب الصناعي الا يكون للخليل مركز منها .

وهناك طريق مهمـة جداً بالنسبة للخليل وهي طريق الخليل ـ سعير ـ تقوع ـ الخان الأحمر . فلماذا لم تخصص لها في الموازنة شيء ؟ هذا بالاضافة إلى خط النار الغربي الذي يصعب على السيارة العادية السير بـه . ثم في فصل الواردات لم ادر ما هو تقدير دخل الحكومة من اعلانات الاذاعة . والا ترغب الحكومة في اعـــادة النظر في هذه الاعلانات . والسلام عليكم ورحمة الله .

ـ ٣ ـ

الرئيس : الدور بالكلام للسيـــد نعيم طرقـان فليتفضل .

السيد طوقان نائب نابلس : معـالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ، ،

لي كلمتان الأولى بخصوص قرار اللجنة المالية الموقرة ، وكلمة ثانية عامة بخصوص الموازنة .

اما الكلمة الاولى فهي انني اوافق اللجنة المالية على توصياتها الثمانية ، باستثناء التوصية السابعة .

انني لا اوافق اللجنة المالية على التوصية السابعة من توصياتها بالطلب من المسؤولين عن دائرة مكتب الحبوب بأن يدخلوا الى الاسواق المحليـــة كمشترين للحبوب في الموسم القادم ، لأن مثل هذا الاجراء سيرفع اسعـــار الحبوب ويثقل كاهل المستهلك ولأن مقدار مـا يستهلكه الاردن من حبوب يبلغ ٢٠٠٠٠٠ ألف طن في السنة وناتج الحبوب في الاردن لا يتجاوز ٢٠٠٠٠٠ ألف طن في السنة في أجود المواسم ، وبناء على ذلك لا يوجد فائض يبرر طلب دخول مكتب الحبوب الى الاسواق للتخزين .

أما الكلمة العامة فهي ما يأتي :

يذكر المجلس الكريم ما جاء في الحديث الاول الذي وجهه حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى إلى شعبه الوفي من الاذاعة الاردنية بتاريخ ٦٠/١٢/١٥ حيث قال :

(ولذا فقد بدأت وأياكم منذ عدة اعوام ذلك الجهد المشترك لخلق روح جديدة وكان لنا جميعاً سعيناً الموصول لتكوين أسرة واحدة من شعبنا الاردني توحدها الآمـال والآلام وتجمعها الاهداف الشريفة والتصميم على البنـاء والعمل وتحدوها المنى لجعل بلدنـا مثلاً يحتذى في خيره وعزته وفي عطائه المبارك لامتنا المجيدة ومثلنا الانسانية).

وتجاوب هذا المجلس الكريم في جلسته المنعقدة في ٦٠/١٢/١٨ مع الخطاب السامي بدعوته رجال المـال والاقتصاد الى تدارس الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى المزيد من ازدهار البلد وتدعيم كيانه الاقتصادي كمـــا تجاوبت حكومة جلالته الرشيدة باتخاذ الخطاب السامي دستوراً لها تعمل بموجبه وتسير بمقتضاه .

وها هو ذا الحسين العظيم يخاطب شعبـــه الوفي في حديثه الموجه من الإذاعـة اصيل اليوم الخامس عشر من نيسان الحالي حيث يقول حفظه الله :

(وانا اراقب في مثل هذا الوقت من كل عام ان اسمع من بين صفوفكم صوتاً يرتفع بالمنـــاداة بوجوب التزام الاقتصاد في النفقات والتوفير في المصروفات حتى نتمكن من وضع امكانياتنا في مخطط نبني بـــه اقتصاداً سليماً . وكنت أود لو يجيئني من بينكم من يحمل الي رغبتكم في ذلك تعبيراً منكم على حرصكم على الاسراع بالبلوغ ببلدكم إلى حد يستغني معه عن كل عون حيث كان مصدره وأيـاً كان معطيه وبقيت كعادتي في الشؤون التي احرص معها على تتم فيها الخطوة من جانبـكم ارقب وأنتظر واتوقع وحين باشر المسؤولون هذا العام بعض الاجراء في ذلك الاتجاه علمت ان الخطوة لم تاق بينكم التفهم الذي تستحقه ولاحظت منكم بما تستأهله من دعم وتأييد) .

ويستمر جلالته فيقول :

« ان اكتفاءنا الذاتي لا يهبط إلينا من قمم الجبال ... والاقتصاد السليم ككل حالة سليمة للظفر بـــه لاسرتنا وبلدنا لا يتأتى باستمرارنا في الانفاق ذات اليمين وذات الشمال » .

أين نحن من الاكتفاء الذاتي في الوقت الحاضر

١ ـ انني اعتقد ان مناقشة الموازنة يجب ان لا تقتصر على مجرد دراسة ومقارنة ارقام وفصول الواردات والنفقات بل يجب ان تتعداها إلى معالجة الاقتصاد الاردني معالجة جذرية بغية تطوير هذا الاقتصاد إلى حد التكافل والاكتفاء الذاتي وقد اسعدني حظي في العام المنصرم في مثل هذه المناسبة ان عالجت وضع الاردن الاقتصـــادي باسهاب وقلت إذ ذاك انني اعتقد اننا لا نزال بعيدين من تحقيق الهدف الاسمى ألا وهو الاكتفاء الذاتي وانه لا بد لنـا من مضاعفة الجهد وايجاد السبل الكفيلة لتحقيق الهدف المنشود ، وبالرغم من الجهود الطيبة والجبارة التي بذلتهـا الحكومات الأردنية المتعاقبة في الاسهام في الاكتتاب في المشاريع الاقتصادية مثل مشاريع شركـــة الاسمنت والفوسفات والزيوت النباتية وصيد الاسماك ومصفـــاة البترول والبوتاس والقيام بمشاريع الطريق الصحراوي وتنمية موارد المياه ومؤسسة الاقراض الزراعي وتوسيع

ميناء العقبة وتوليد الطاقة الكهربائية والتحريج وتشجيع السياحة في سبيل انتهاج سياسة اقتصادية من شأنها تحقيق الاكتفاء الذاتي ضمن حدود الامكانات المالية المتوفرة للبلد .

وقد اختتمت مناقشتي لموازنة العام الماضي بتقديم ثماني عشرة توصية .

علاج الاوضاع الحاضرة

٢ ـ إنني مقتنع ان الاوضاع التي يعانيها الاردن اليوم هي إلى حد بعيد وليدة الوضع المضطرب في الاقتصاد الاردني وان لا سبيل إلى التخلص من هذه الاوضاع ما لم يجر تطوير هذا الاقتصاد على أسس ثابتة سليمة للوصول إلى حد يستغنى عنه كما تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم عن كل عون حيث كان مصدره وأياً كان معطيه .

الوضع الاقتصادي الراهن في الأردن

٣ ـ ان الميزان التجاري للاردن يظهر جلياً الوضع الاقتصادي الفريد الذي يعانيه الأردن اليوم . فقد بلغت قيمة المستوردات عام ١٩٥٦ (٢٧) مليون دينار و ٨١٨ الف دينار تقريباً وقيمة الصادرات في العام ذاته (٤) ملايين دينار و ٣٧٩ الف دينار فيكون العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٥٦ (٢٣) مليون و ٤٧٩ الف دينار .

وبلغت قيمة المستوردات عام ١٩٥٧ (٣٠) مليون و ٤٨٦ الف دينار وقيمة الصادرات للعام ذاته (٤) ملايين و ٣٠٢ الف دينار تقريباً فيكون العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٥٧ (٢٦) مليون و ١٨٣ الف دينار .

كما بلغت المستوردات عام ١٩٥٨ (٣٤) مليون و ٢٨ الف دينار وقيمة الصادرات للعام ذاته (٣) ملايين و ١٣٩ الف دينار تقريباً فيكون العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٥٨ (٣٠) مليون و ٨٨٩ الف دينار .

كما بلغت المستوردات عام ١٩٥٩ (٤٠) مليون و ٣٢٨ الف دينار وقيمة الصادرات للعام ذاته (٣) ملايين و ٤١٢ الف دينار تقريباً فيكون مجموع العجز في الميزان التجاري لعام ١٩٥٩ (٣٦) مليون و ٩١٦ الف دينار .

ان هذه الارقام لدليل على العجز المستمر في الميزان التجاري إذ ان نسبة الصادرات إلى المستوردات خلال السنوات الأربع الأخيرة تتراوح بين ١ ـ ٦ و ١ ـ ١٢ .

وإذا ألقينا نظرة إلى ميزان المدفوعات لوجدنا أن القسم الأكبر من الموازنة يسدد من العون الأجنبي .

وقد وصف أحد الخبراء الاقتصاديين الميزان التجاري في الأردن انه « تحفة فريدة تصلح للعرض في المتاحف »

وثمة ظاهرة أخرى على سوء الوضع الاقتصادي في الأردن وهي معدل الدخل السنوي للفرد الواحد . لقد أجرى معهد الدراسات الاقتصادية التابع لجامعة بيروت الأميركية دراسة للدخل الأهلي لعام ١٩٥٢ و ٥٣ و ٥٤ فتبين أن معدل الدخل الأهلي للفرد الواحد في السنة يتراوح بين ٢٨ ديناراً للفرد الواحد كحد أدنى و ٣٦ ديناراً كحد أقصى علماً أن هذا المعدل يعتمد إلى حد على العون الأجنبي في حياة الأردن الاقتصادية وقد قدر المستر نورمن بيرنز مدير بعثة العمليات الأميركية معدل الدخل السنوي للفرد الواحد في الأردن بـ ١١١ دولاراً . ولست أشك أن هذا المعدل قد يكون أقل بدون العون الأجنبي إذا ما جرت دراسات لمعرفته على أساس دخل الانتاج المتولد في الأردن . وعلى سبيل المقارنة لقد بلغ متوسط الدخل السنوي عام ١٩٤٩ كما جاء في احصاءات الأمم المتحدة للفرد الواحد ١٤٥٣ دولاراً في الولايات المتحدة و ٧٧٣ دولاراً في المملكة المتحدة و ٣٨٩ دولاراً في اسرائيل و ٣٢٠ دولاراً في المانيا الغربية و ١٠٠ دولار في كل من مصر وسوريا و ٨٥ دولاراً في كل من العراق وايران و ٢٥ دولاراً في أندونيسيا .

اهداف التنمية الاقتصادية

٤ ـ ولا بد من الاشارة هنا إلى أن أي برنامج للتنمية الاقتصادية يجب ان لا يستهدف الزيادة في الدخل القومي فحسب بل الزيادة أيضاً في متوسط الدخل السنوي للفرد

الواحد إذ أن الفائدة لن تتحقق كاملة من زيادة الدخل القومي ما لم يوزع الدخل القومي توزيعاً عادلاً ومعقولاً بين جميع الفئات وبذلك تتحقق العدالة الاجتماعية .

وضع مخطط للتنمية الاقتصادية

٥ ـ انني اعلم ان اوساط التنمية الاقتصادية في الأردن تعكف الآن على وضع مخطط للتنمية الاقتصادية لمدة عشر سنوات مقبلة وتحقيقاً لهذا المخطط عقدت الحكومة الأردنية اتفاقيتين احداهما مع حكومة الولايات المتحدة لاعداد خرائط للمسح الجوي والثانية مع حكومة المانيا الاتحادية لأجراء مسح جيولوجي وتأمل ان المسح الجوي والجيولوجي سيؤديان إلى اكتشاف الحديد والنحاس والقصدير ومعادن أخرى مما سيساعد على تطوير الاقتصاد الأردني صناعياً .

وكذلك أخذت اوساط التنمية الاقتصادية تدرس المشروعات الانمائية للتأكد من مدى نجاحها وازدهارها وملاءمتها لحاجات البلاد وتنفيذ الاهم على المهم أولاً بأول . ومع انني اشعر أن مدة عشر سنوات ليست بالمدة الطويلة لوضع برنامج شامل للتنمية الاقتصادية لا سيما وأن الاستعدادات الأولية للبدء في العمل والاموال اللازمة غير متوفرة بعد إلا انني اعتقد ان مدة العشر سنوات هي مدة طويلة بالنسبة لأهمية عامل الزمن للاردن في اوضاعه الحاضرة وحاجاته الملحة . وبناء على ذلك اعتقد ان مخطط التنمية الاقتصادية يجب أن يوضع بادىء ذي بدء لخمس سنوات حتى إذا لم تثمر الجهود خلال هذه المدة يعاد النظر في المخطط .

العقبات التي تقف في سبيل التطور الاقتصادي

٦ ـ ولا يفوتني أنه ليس من السهل على بلد كالأردن ان يحقق الاكتفاء الذاتي ذلك ان الأردن لا يعاني وضعاً اقتصادياً صعباً فحسب بل يرث وضعاً سياسياً مقلقاً ومضطرباً . ففي الأردن يقيم اكثر من نصف مليون لاجىء فلسطيني يقاسمون الأردن لقمة العيش وهؤلاء هم ثلث سكان الأردن تقريباً ، لا مورد رزق ثابت لهم وليس لهم عمل منتج ثابت يسهمون به في تطوير الاقتصاد الأردني وقد انتشرت بينهم البطالة . فالموارد التي يستغلها الأردن حالياً قليلة لا تكاد تفي بحاجيات سكانه المستوطنين وحدهم ، وبالرغم من ذلك يتحتم على الأردن ان تحمل العبء الاقتصادي الناشيء عن وجود نصف مليون لاجىء من الفلسطينيين بين ظهرانيه . كما لا يفوتني ان برامج التنمية التي يضعها أي بلد تقوم على وسائل التمويل الداخلية في الدرجة الأولى وعلى وسائل التمويل الخارجية بقدر ما يتيسر منها وان وسائل الأردن الداخلية للتمويل صغيرة ومحدودة بحيث لم يتجاوز الدخل القومي ٣٩ مليون دينار عام ١٩٥٣ و ٥٠ مليون دينار عام ١٩٥٤ علماً ان ثلث أو نصف هذا الدخل من موارد اجنبية وهي المنح والاعانات والقروض وما شابهها .

يضاف إلى ذلك العبء العسكري الناجم عن محاذاة حدود الاردن للمنطقة المحتلة على مسافة ٣٥٠ ميلاً أو ٦٥٠ كيلومتراً .

وفي وسط هذا الفيض من المصاعب يزداد عدد اللاجئين بثلاثين ألفاً كل سنة وعدد سكان المملكة البالغ مليون ونصف تقريباً بنسبة ٣ر٧٪ كل سنة كما جاء في الجولية الدموغرافية لهيئة الامم النشرة السادسة نيويورك عام ١٩٥٤ . وقد قدر المستر نورمن بيرنز مدير بعثة العمليات الاميركية في الأردن بأن عدد سكان الأردن سيتضاعف خلال ثلاثين عاماً .

ان مشكلة الأردن الاقتصادية تتلخص بضآلة أراضيه الصالحة للزراعة بالنسبة إلى مساحته الاجمالية وضغط السكان الشديد عليها وتتمثل هذه المشكلة بالزيادة الكبيرة لعدد السكان بسبب نزوح أكثر من نصف مليون نسمة من الاراضي المحتلة إلى الأردن وتزايد عدد السكان بنسبة ٣ر٧ ٪ سنوياً وإلى حاجة البلد إلى الأموال الكافية للإنماء الاقتصادي لاستغلال موارده والوصول إلى الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن المساعدات الخارجية . وفي حين ان

هكذا في الأصل

عدد سكان الأردن ارتفع من ٤٠٠٠٠٠ نسمة عام ٩٤٨ إلى ١٣٦٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٣ أي بنسبة ٢٤٠ ٪ . فان نسبة الأراضي القابلة للزراعة إلى المساحة الاجمالية ارتفعت من ٤ر٤ ٪ عام ١٩٤٨ إلى حوالي ١٠ ٪ فقط عام ١٩٥٣ . ولا بد أن تتمشى نسبة الزيادة في الانتاج مع نسبة الزيادة بالسكان .

نواحي مخطط التنمية الاقتصادية

٧ ـ وفي رأيي المتواضع يجب أن يتناول أي مخطط للتنمية الاقتصادية في الأردن الاقطاعات الآتية :

١ ـ توسيع رقعة الأراضي التيتفلح عنطريق الري .

٢ ـ تطوير البلاد تطويراً صناعياً .

٣ ـ استغلال كنوز البحر الميت الضخمة والفوسفات .

٤ ـ العمل على تنشيط السياحة على أوسع نطاق .

٥ ـ تحريج جميع الأراضي القابلة للتحريج .

١ ـ أما فيما يتعلق بتوسيع رقعة الأراضي التي تزرع عن طريق الري فقد كنت ذكرت لدى مناقشتي للموازنة في العام الماضي أن مجموع مساحة الأراضي التي يسيطر عليها الأردن فيوادي الأردن تبلغ ٨٤٣ر٩٤ دونماً وان مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الأردن تبلغ ٧٥١ر٥١٣ دونماً وان في الامكان زراعة هذه الكمية من الأراضي إذا توفرت لنا المياه للري وان شركة بيكرهرزا قدرت كمية مياه الري الضرورية لري هذه المساحة بـ ٧٦٠ مليون متر مكعب فيالسنة يمكن الحصول على ٤٧٥ مليون متر مكعب منها في السنة من نهر اليرموك وعلى ١٢٣ مليون متر مكعب في السنة من الوديان المتفرعة من الضفتين الشرقية والغربية وهي أودية عرب وزقلب وجرم ويابس وكفرنجة والورقاء وشعيب وكفرين وزامة وتقع جميعها في الضفة الشرقية وعلى ٧٨ مليون متر مكعب في السنة منأودية الفارعة والعوجا والقسلط وأريحا وتقع جميعها في الضفة الغربية فيكون المجموع ٦٧٦ مليون متر مكعب بالسنة منها ٧١ مليون متر مكعب لايمكن استعادتها فتكون المياه المتوفرة من اليرموك والوديان والينابيع ٦٠٥ مليون متر مكعب وان الفرق بين ٦٠٥ مليون متر مكعب الممكن توفرها وبين ٧٦٠ مليون متر مكعب ما تحتاجه للري المساحة الصالحة للزراعة ١٥٥ مليون متر مكعب يمكن الحصول عليها من نهر الأردن الذي لا تقل حصة الأردن منه عن هذه الكمية .

وقد تمنيت إذ ذاك ولا أزال أتمنى أن يكون في الامكان في المستقبل القريب والبعيد توسيع مشاريعالري بحيث تروي جميع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في وادي الأردن وهي٧٥١ر٥١٣ دونماً بقصد زيادةالدخل الأهلي وانماء الثروة الوطنية علماً ان أقصى ما يمكن ريه بواسطة مشروع قناة الغور الشرقية بعد انجاز مراحله الثلاث هو ١٢٠ الف دونم .

وتقوم الآن سلطةالمياهالمركزية تحت اشراف مديرها العام مستر اوليفر فولسوم بضبط وتحسين مصادر المياه من سطحية وجوفية تتناول ١٣٥٧ نبعاً و ١١٨ بئراً ارتوازياً وكثيراً من البرك والسدود والأقنية والخزانات بما فيها المنطقة الصحراوية بغية حفظ المياه وعدم هدرها والاستفادة منها مما يساعد كثيراً على حل مشكلة المياه في الأردن ويؤمن ماء الشرب في مواسم الجفاف ويسهم في التنمية الاقتصادية .

٢ ـ وأما فيما يتعلق بتطوير اقتصاد الأردن صناعياً فأمر حيوي للتنمية الاقتصادية ذلك ان الاقتصاد الأردني لا يمكن أن يعتمد على القطاع الزراعي فقط مهما بلغ دخل الأراضي الزراعية التيتزرع بطريق الري لأنالقسم الأعظم من أراضيالأردن يزرع زراعة جافة (بعل) أي انها تعتمد علىالأمطار الموسمية . وتقدر مساحة هذا النوع منالأراضي بـ ٠٠٠ر٦٠٠ر٥ دونم . وبلاد مثلالأردن تتوقف حياته الزراعية على الأمطار الموسمية التي تشح في بعض السنين كما حدث فيالثلاث سنوات السابقة بحيث تصبح اقتصاديات الأردن مهددة ومتأرجحة وغير ثابتة

لا بد من البحث عن موارد أخرى ثابتة لاقامة كيان اقتصادي سليم .

ومن ثم كانت الحاجة ملحة لتطوير البلاد صناعياً . وهذا التطوير يستلزمبعد دراسات علمية فنية دقيقة تنفيذاً للمشاريعالصناعية والصناعية الزراعية التيتتوفر لها المواد الخام في البلد وتكون اكلافها الانتاجية أقل من اكلاف مثيلاتها في الخارج . ويمكنها منافسة مثيلاتها في الأسواق الخارجية .

وتحقيقاً لهذه المشاريعيقتضيتوحيد الطاقةالكهربائية في المملكة تحت اشراف سلطة واحدة لتزويد جميع المنشئات الصناعية في المملكة بالطاقة الكهربائية بسعر يتراوح بين الخمسة والعشرة فلسات الكيلوات الواحد . ولعله من الممكن حصر توليد الطاقة الكهربائية فيسد يقام على اليرموك مثلاً . وأنا أعلم أن اقامة مثل هذا السد هو ضمن أهداف سلطة المياه المركزية .

كما يقتضي الاستفادة من مشروع مصفاة البترول عن طريق تخفيض أسعار المواد المشتعلة إلى أدنى حد بحيث يمكن الافادة منها في المنشئات الصناعية بأرخص الأسعار .

ان تطوير البلاد صناعياً يقتضي تأسيس مصرف صناعي لامداد أصحاب المشاريع الصناعية بقروض طويلة الأجل .

٣ ـ أما فيما يتعلق باستغلال كنوز البحر الميت الضخمة فقد بحثتها في مناقشتي للموازنة في العام المنصرم حيث ذكرت أن الماجو بيرك قد حلل عام ١٩١٩ مياه البحر الميت فوجد انها تحتوي على عدة أملاح منها كلوريد البوتاس بمعدل ٢٠٠٠ مليون طن ، وبروميد المغنيزيوم بمعدل ٩٨٠ مليون طن ، وكلوريد المغنيزيوم بمعدل ٠٠٠ر٢٢ مليون طن ، وكلوريد الكلسيوم بمعدل ٦٠٠٠ مليون طن ما عدا كلوريد الصوديوم وهو الملح الاعتيادي، وان الفحوص قد دلت على انكثافة الأملاح في مياه البحر الميت تتراوح بين ٢٢٧ غراماً في اللتر الواحد على سطح البحر وبين ٣٣٣ غراماً في اللتر الواحد على عمق ١٠٩٠ قدماً مما يدل على ضخامة الثروة المعدنية في البحر الميت .

هذا عدا عن الأملاح المجهولة المستقرة في قعر البحر التيتقدر بـ (٩) ملايين طن تكفي لتزويد مزارعي العالم من السماد لمدة مائتين وخمسين عاماً .

كما ذكرت ان مادة البوتاس تستعمل في صنع الأسمدة والصناعات الطبية والحربية والكيماوية وغيرها .

اني أعلم ان شركة باسم شركةالبوتاس العربية كانت تأسست برأسمال اسمي قدره ٠٠٠ر٥٠٠ر٤ ج ، مقسماً إلى ٩٠٠٢٠٠ سهم بقيمة خمسة دنانير كل سهم اسهمت الحكومة الأردنية بمائة الف سهم قيمتها خمسمائة الف دينار ومنذ أن أسست هذه الشركة لغاية اليوم لم يتحقق مشروع استخراج الثروةالمعدنية الذي إذا ما تحقق سيفتح آفاقاً جديدة في الصناعات الكيماوية والبترو كيمائية ويجعل للأردن كياناً اقتصادياً ثابتاً لا يعتمد على الأمطار الموسمية شأنه في القطاع الزراعي .

اني مقتنع ان مشروع استخراج معادن البحر الميت هو العمود الفقري في تطوير الاقتصاد الأردني ولكني أقول بكل احترام اني لم المس نظرة جدية من قبل حكوماتنا المتعاقبة لخطورة هذا الموضوع فيالاقتصاد الاردني . ولعل أحد أسباب ذلك كون الاردن قد ارتبط بشركة البوتاس العربية التي تجمد المشروع بسببها بالنظر لعلاقات الدول العربية بعضها ببعض .

وفي رأيي المتواضع ان هذه الثروة المعدنية لا تقل أهمية عن ثروة البترول .

اني أعلم أن أحد الشخصيات الاجنبية قد قدم هذا العام للاردن لبحث امكانية استخراج معادن البحر الميت واني أقولها بصراحة أن وضع الاردن الاقتصاديالراهن وما يتطلبه من ازدياد في الدخل القومي وتطوير زراعي وصناعي يحتم على الاردن أن لا يفرط في هذا الامتياز وأن يحتفظ به لنفسه ولنفسه فقط .

ولست بحاجة إلى الاشارة إلى معدن الفوسفات الذي بينت مقاديره في مناقشتي للموازنة العام الماضي ولكن لا بد لي بهذه المناسبة أن أحث الحكومة على استثمار ما لم يستثمر منه بعد في مناطق الحسا ومعان ورأس النقب. وكانت شركة ماجي اندستل قد تعاقدت مع احدى حكوماتنا السابقة على اجراء دراسة جيولوجية في منطقة الزرقاء .

ويلازم مشروع استخراج معادن البحر الميت توسيع ميناء العقبة ومد خط سكة الحديد بين معان والعقبة لنقل منتجات البحر الميت والتخفيف من الضغط على الطريق الصحراوي .

٣ ـ وأما فيما يتعلق بالسياحة فانني أعتقد أننا لم نولها العناية الكافية .

ومع انني أقدر ان قطاع السياحة هو جزء من مخطط التنمية الاقتصادية الا انني أرى انه من الضروري إيجاد وزارة خاصة للسياحة بالنظر لاهميتها في زيادة الدخل القومي عن طريق الدخل غير المنظور .

ويقتضي اقامة الفنادق السياحية في الاردن ومعارض للسياحة في كل سفارة اردنية في الخارج تعرض فيها منتوجات صناعة الاراضي المقدسة ورسوم الآثار وغيرها والاشتراك في جميع المؤتمرات والمعارض الدولية وفي طليعتها معرض نيويورك الدولي اللي قدم من أجله إلى الاردن مستر هارولد ماينور رئيس جمعية أصدقاء الشرق الاوسط وممثل معرض نيويورك العالمي لأن الاحصاءات الاخيرة قد دلت على أن معدل عدد السياح الامريكان للاردن في كل سنة يعادل معدل جميع السياح من القارة الاوربية كما يعادل معدل جميع السياح من البلدان الاخرى مجتمعة باستثناء السياح من رعايا الدول العربية .

وقد دلت الاحصاءات الاخيرة أيضاً على أن نسبة عدد السياح للاردن تزداد بمعدل ٥ر٢٦ ٪ في السنة في حين أن الزيادة في الاقطار الاخرى تتراوح بين ١٥ ـ ٢٥ ٪ وهذا مما يبشر بازدهار السياحة ومساهمتها في زيادة الدخل القومي .

وإذا علمنا أن الكثيرين من السياح القادمين إلى المنطقة المحتلة يخيب أملهم عندما يعلمون أن المقدسات المسيحية لا تقع في المنطقة المحتلة أدركنا مدى دعاية غيرنا للسياحة وتأثيرها علينا .

٤ ـ أما فيما يتعلق بالتحريج فاني مقتنع أيضاً أننا لم نوله العناية اللازمة . لقد عقد مؤتمر الحراج العالمي الخامس في جامعة واشنطن بمدينة ستيل عن أعمال الولايات المتحدة ودام ثلاثة عشر يوماً من ٦٠/٨/٢٩ ـ ٦٠/٩/١٠ وقد اشترك في هذا المؤتمر ما يقرب من الفي مندوب من مختلف البلدان في العالم يمثلون ٧١ دولة . وقد دعي إلى هذا المؤتمر ما يقرب من ثمانين دولة من الدول الممثلة في هيئة الامم المتحدة بما فيها الاردن التي اعتذرت مع الاسف عن حضور هذا المؤتمر الهام علماً أن الحكومة كانت تعتزم أن توفد هذا العام من يمثلها في مؤتمر الحراج المنعقد في اليابان ولكنها الغت ذلك .

وقد تناول المؤتمر كثيراً من الأبحاث الحرجية الخاصة باستخدام منتوجات الحراج والأراضي الحرجية على أفضل وجه . ولم ينحصر البحث في نتاج الحراج فحسب بل تعداه إلى انتاج العلف وحفظ التربة والمياه والحيوانات البرية وتأمين المتنزهات في الحراج للسكان .

ومما يدل على اهتمام العالم الخارجي في الحراج أن اللورد فارتن قدم للاردن في شهر شباط الماضي للاطلاع على مدى تقدم التحريج في الاردن .

لقد دلت الاحصاءات أن الاراضي الصالحة للتحريج في الاردن تبلغ ٠٠٠ر٣٠٠ر٢ دونم لم يحرج منها على ما أعتقد سوى ٠٠٠ر٦٠ دونم بالاضافة إلى ٠٠٠ر٥٠٠ دونم محرجة بأحراج طبيعة .

ويقيني انه لو قمنا بمخطط تحريج جميع الاراضي الصالحة للتحريج في الاردن من الانواع التجارية النافعة

في صناعة الاثاث والنجارة مثل هاملاك وبروز وسيدر وماهوجوني لساهمت إلى حد بعيد في زيادة الدخل القومي بنسبة لا تقل عن نسبة دخل منجم أحد المعادن الهامة .

وفي الامكان أن نستعين في تمويل مخطط التحريج من الصندوق الخاص للمساعدة الفنية التابع لهيئة الامم المتحدة كما فعلت الحكومة اللبنانية عندما وضعت مخططاً للتحريج في لبنان .

ولذا يترتب على المسؤولين أن يعملوا للحفاظ على الحراج وتشجيع انتشارها ولاجتذاب السياح ولتكثير مصادر المياه ولحماية التربة من الانجراف ولتجميل الجبال والهضاب والوديان بالاحراج ولتأمين العمل للعاطلين والوقود للمواطنين والعلف والمراعي .

المجلس الاقتصادي الاعلى

٨ ـ ولتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لا بد من توحيد الجهود تحت سلطة واحدة تسمى « المجلس الاقتصادي الأعلى » تناط به جميع الصلاحيات وتوضع تحت تصرفه الاموال اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية على أن يكون مرتبطاً بوزارة خاصة كوزارة الاقتصاد الوطني . ويقتضي أن يضم مثل هذا المجلس بين أعضائه ممثلين عن وزارات التربية والتعليم والزراعة والمالية والاشغال العامة والصحة ورجال الاقتصاد والمال والغرف التجارية والصناعية وأساتذة الاقتصاد ورجال الفكر ونقابتي المهندسين والعمال بحيث تنبثق عن هذا المجلس لجان فرعية يناط بكل منها المهام التي تقع ضمن اختصاصها .

كما يجب أن تتناول برامج التنمية الاقتصادية البعثات العلمية بحيث ترسل البعثات للخارج ضمن نطاق أهداف المجلس الاقتصادي الاعلى للتنمية الاقتصادية للتخصص فيما يتطلبه تطوير الاقتصاد الاردني لا أن نرسل البعثات دون مخطط مدروس بعيداً عن برامج التنمية الاقتصادية .

ويلازم التطوير الاقتصادي توسيع أعمال دائرة الاحصاء وتقويتها حتى تجري الاحصاءات العلمية الدقيقة اللازمة بكل ناحية من نواحي التنمية الاقتصادية وتضعها تحت تصرف مجلس الاقتصاد الاعلى ليسير على ضوئها .

وهنا يقف المرء متسائلاً ولكن من أين المال فنجيب لقد قدرت كمية رأس المال اللازمة للاردن لتطوير انتاجه القومي وتوسيعه في كافة القطاعات خلال عشر سنوات من ١٩٥٥ ـ ١٩٦٥ بحوالي ١٢٠ مليون دينار .

فاذا افترضنا توفيراً وطنياً بمقدار ٥ر٥ مليون دينار على مدى العشر سنوات القادمة فان هذا التوفير يؤمن للاردن ٥٥ مليوناً من أصل ١٢٠ مليون دينار بحيث يجب تأمين الفرق من الخارج على أن تعطى الافضلية للمصادر المحلية والعربية من المصادر الآتية :

١ ـ توظيف رؤوس الأموال العربية .

٢ ـ قروض من المؤسسة العربية للانماء الاقتصادي .

٣ ـ هبة وقرض حكومة المملكة المتحدة .

٤ ـ هبة حكومة الولايات المتحدة .

٥ ـ قروض من صندوق الاقراض الانمائي الاميركي .

٦ ـ قروض من البنك الدولي للانشاء والتعمير .

٧ ـ قروض من بعض الحكومات الأوروبية مثل حكومة اتحاد المانيا الغربية .

٨ ـ مؤسسة التمويل الدولية (وهي تابعة للبنك الدولي للانشاء والتعمير) .

٩ ـ صندوق الامم المتحدة للتنمية الاقتصادية .

١٠ ـ توظيف الأموال الموجودة في البنوك داخل البلاد وخارجها .

١١ ـ طرح سندات حكومية للبيع .

١٢ ـ طرح اسهم الحكومة في الشركات المختلطة .

١٣ ـ الضرائب التصاعدية .

١٤ ـ امكانية تأسيس شركة تأمين مختلطة من الحكومة والشعب .

ولذلك فأني اهيب بحكومتنا الرشيدة على وضـــع مخطط التنمية الاقتصادية يستهدف من جملة ما يستهدف :

١ ـ القيام باجراء دراسات واحصاءات علمية للطاقة الانسانية والزراعية والصناعية والثروة المعدنية في الأردن.

٢ ـ توحيد اجهزة القائمة في الأردن المنوط بهاوضع المخططات الانمائية بجهاز واحد .

٣ ـ العمل على اقطاع اللاجئين اكبر مساحـــة من اراضي الدولـــة وتقديم القروض الزراعية والصناعية والتعاونية لهم ليصبحوا عنصراً منتجاً فعالاً في التنميـــة الاقتصادية للاردن .

٤ ـ العمل على توسيع رقعة مشاريع الري لري اكبر مساحة ممكنة من الأراضي الصالحة للزراعة .

٥ ـ تطوير البلاد تطويراً صناعيـــاً شاملاً وانشاء مصرف صناعي .

٦ ـ استغلال كنوز البحر الميت الضخمة والفوسفات في المناطق الغنية بهذا المعدن .

٧ ـ العمل على تحريج جميع الأراضي الصالحـــة للتحريج .

٨ ـ العمل على ايجاد وزارة للسياحة وتنشيط السياحة على أوسع نطاق .

٩ ـ العمل على مضاعفة الجهود لأخراج البترول .

١٠ ـ العمل على تشجيع الرساميل العربية .

واما فيما يتعلق بفصول الموازنة وارقامها فاني اعتقد ان نواحي الاقتصاد والتوفير قد روعيت فيها بقدر ما تسمح به واردات الموازنة ولكني اعتقد في الوقت ذاتـــه ان على الحكومـــة ان تنهج سياسة تقشف بحيث تحظر استيراد جميع الكماليـــات وقسماً كبـــيراً من الضروريات وان يقصر الاستـــيراد من جمـــلة مـــا يقصر على المواد المنتجة التي يمكن تصدير ناتجها الى اقصى حد ممكن . وانا اعلم ان بعض الدول التي تبلغ موازنتهـــا السنوية ملايين الدنانير لا يستورد أيـــة سلعة من صنع الخارج فلماذا لانحذو حذو تلك الدول لنوفر العملة الصعبة ونحتفظ بدخلنا القومي .

هذا ما اريد ان اقوله حول الموازنة وهذه هي الخطوط العريضة لمخطط التنمية الاقتصادية للاردن التي اضعها بين ايدي حكومتنا الرشيدة ورجال الأعمال والاقتصاد في الأردن لدراستها وتمحيصها والعمل على تنفيذها أو مـــا يمكن تنفيذه منها للنهوض بالأردن نهضة اقتصادية شاملة بغية التوصل الى التكامل الاقتصادي والاكتفـاء الذاتي والاستغناء عن كل عون مهما كان منشأه ومصدره ومعطيه وليكن دستورنا شعار مليكنا العظيم .

(فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الأمة)

نعمل بموجبه ونهتدي بهديه وإلى تحقيق هذا الشعار الخلاق فليعمل العاملون والله ولي التوفيق .

- ٤ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيدعبداللطيف العنبتاوي فليتفضل :

السيد العنبتاوي نائب نابلس : معـالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

درست مشروع قانون الميزانية العامة لسنة ٩٦٢/٦١ واستمعنا الآن إلى تقرير اللجنة المالية الموقرة المنبثقة عن هذا المجلس الكريم والتي نشكرها على تواصيهـا جميعها ، وكما تعلمون سادتي فان مشروع قانون الميزانية هو اخطر ما يعرض على المجالس النيابية ومن واجبنا نحن هنـا في هذا المجلس تركيز دراستنا على ما تقتضيه المصلحة العامة التي تجلب الرخاء والطمأنينة للشعب ، ونحن والحكومة مسؤولون في معالجة الاوضاع بجميع نواحيها في هذا البلد واني اشعر باننا واحد في احاسيسنا وانهامنا في جلب الخير

كل الخير ، كما يجب ان نتحمل العبء في تصحيح تلك الاوضاع ما دام هدفنا السعي وراء حيـاة أفضل باذلين الجهد لنكون النموذج الصالح للأمـــة المتطورة في شق الميادين . إذاً فما علينا إلا أن نجدد ونبتكر لنساير تطور العصور ومتطلبات الزمن .

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

يتركز استعراض سياسة الدولة على موازنتها وقـــد أكسبنا الدستور الحق في مناقشة سياسة الدولة العامة وبهذه الروح أتقدم بابداء الملاحظات التالية :

١ ـ المساعدات الاجنبية :

أ ـ بلغت المساعـــدات والقروض أو قـــدرت عـــلى الاصح في هـــذه الميزانيـــة بمبلـــغ (١٩٫٣٠٠٫٠٠٠) دينار ونقصت عن السنة الماضيـة بمقدار (٣٫٧٠٠٫٠٠٠) دينار لا أريد أن أبحث في أمر الاستغناء عن هذه المساعـدات التي تعتبر عطاءاً يثير مشاعر الكره أكثر مما يثير مشاعر العرفان بالجميل سواء أكانت هذه المساعدات مشروطة أو غير مشروطة ، وحرصاً منا على أن لا يمس هذا العطاء كبرياء الشعب فانني أنادي وأدعو أن يتجه هذا العطاء اتجاهاً انتاجياً يحقق بعضاً من الاكتفاء لنخرج به عن نطاق الاحسان إلى نطاق التعاون المنتج البناء لا أن نستخدمه في سد الحاجات العابرة أو من أجل أن نكون سوقاً ذات قوة استهلاكية . اني أطلب من حكومتنا الرشيدة أن تلجأ إلى هذا التغيير مع من يقدم لنا هذه المساعدات وتنشيء مشاريع تكسبنا نوعاً من الاكتفاء على أن لا يـذهب الكثير منها رواتب للخبراء أو بدل ايجار لسكنهم وسياراتهم . وجلالة الملك المعظم دعا إلى هذا في خطابه البنـاء الذي تفضل والقاه مساء ١٥ / ٤ وخص به هذه الناحية بالذات ولا يزال صـداه يرن في الأذان استحساناً .

٢ ـ زيدت المخصصات لوزارة التربيـــة والتعليم بمقدار (٧٥٫٥٠٠) دينـار وتـــكاد هذه لا تكفي الاحداثات الجبرية التي يفرضها النشوء كل عام على هذه الوزارة وكم كنت أرجو أن تتوافر الامكانيات لتخصيص المبالغ الكافية لتكون نواة للجامعة الأردنية التي هي الحلم الجميل لكل مواطن اردني وعلى الخصوص سماحة وزير التربية والتعليم الذي يحاول أن يحقق ذلك .

ب ـ تدفع وزارة التربية والتعليم مبالغ جسيمة ايجاراً لمدارسها . أرجو الحكومة أن تساعد المجالس البلدية لأخذ قروض ولآجال طويلة من البنوك بكفالتها لتبني بها مدارس تصبح بعد سنوات ملكاً للدولة .

جـ ـ ارجو أن يسعني سمـاحة وزير التربية والتعليم بقرنة من صدره الرحب ان انا وجهت نظر سماحته الى ملاعب المدارس وأسوارها خصوصاً مدرسة الملك طلال ابن عبد الله النموذجيـة في نابلس والتي سبق وطلبت من سماحتكم ومن معالي وزير المالية مخصصات لهـا ولو من أثمان الحبوب المباعة والتي أريد من بيعها تشغيل الأيدي العاملة بتوجيه من جلالة الملك المعظم . فلم تنـــل تلك المدرسة شيئاً بل وعدت للميزانية الجديدة التي مع الاسف لم أجد فيها مخصصات لتلك المدرسة وان أنا طمعت أكثر فانني أطلب بناء المكتبة وقاعة المحاضرات على ظهر مظلتها خصوصاً وقد وعدتم سماحتكم عند زيارتكم لها بتاريخ ٦٠/٢/٢٣ بذلك .

٣ ـ أرجو من معـالي جميل باشا وزير الصحـة أن يسعني بحلمه أيضاً إذا تقدمت من معـــاليه أن يشمل مستشفى نابلس بعنايته ، هذا المستشفى الذي أصبح بوضعه الحالي لا يسد حاجة لواء نابلس الكبير حيث هو بحاجة إلى التوسيع وتجهيزه بالمعدات الطبية الحديثة كما هو بحاجة الى طبيب للعظام وآخر للاورام الخبيثة التي كثر انتشارها، وانقل الى معاليه وهو أدرى طبعاً ان هنا اختصاصيون من أبناء هذا البلد لمعوا في مستشفيات أمريكا نفسهـا يتوفر فيهم الاستعداد للعمل باردنهم مضحين بالعروض السخية ليسهموا برفاه مجموعتهم التي يحبونها .

٤ ـ كثيراً ما سمعنا بأن وزارة المواصلات (البرق والبريد) بأنها عازمة على بناء دار للبريد في نابلس لضيق في دارهـا الحالية ولدى رؤية المخصصات لم أجد ذكراً لذلك . ان الطلبات على الهواتف في نابلس كثيرة ولكن

ضيق المقسم يجعل تلبية تلك الطلبات متعذراً . أطلب من معالي الوزير أن يعطي هذا البلد النامي حقه وأن يتلطف بالامر لسرعة نقل مقسم عمان الهاتفي والذي أصبحت في غنى عنه ولو انه مستعمل . انيتقدمت بهذه المطالب لبلدي وأنا معتقـد بأن الخدمات العامـة في الدولة لا توزع على الالوية وانما توزع بحسب متطلبـات التنمية الاقتصادية دون أن أكون متحيزاً للبلد الذي أمثله ولكن حاجة البلد هي التي دفعتني لاطلب ما طلبت .

٥ ـ تنفيذ المشاريع الزراعية وزيادة مخصصات تلك الدائرة الحيوية الحساسة وكلي أمل بالحكومة أن تسعى لتنفيذ المخططات الموضوعة عند معالي وزير الزراعة .

٦ ـ علاوات القضاة :

القضاء هو الجهاز الذي يؤمن العدل للسكان وعلى هذا يجب تأمين الحياة الكريمة للقضاة للحيلولة دون انحرافهم ان منح القضاة علاوات فنية سوف لا يكون عامـــلاً في تضخيم الموازنة التي ندعو لضغطها خصوصاً اذا علم ان هذه العلاوات سوف لا تتجاوز ثلاثون الف دينار في السنة .

وبالختام أرجو أن تتعـــاون السلطتـان التشريعية والتنفيذية لوضع الاسس الاقتصادية الثـابتة لهـذا البلد الناشىء ليجاري كل ركب متطور والسلام .

ـ ٥ ـ

الرئيس : الكلمة الآن لمعالي السيد قـاسم الهنداوي

السيد الهنداوي نائب اربد : معـــالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام .

قرأت مشروع قانون الموازنة لهذا العام ولم اجد ما يمكنني من الاعتراض عليه حيث رأيت في الموازنة تخفيضاً ملموساً في النفقات وقرأت قرار اللجنة الماليـــة الموقرة فاشكرها على توصيها .

تعود بي الذاكرة الآن الى مثل موقفي هذا من العام الماضي حيث اشرت الى تصرفات قادة الجيش في السيارات ، واستخدامهم هذه السيارات لمصالحهم الخاصة (شمات الهوا) لعائلاتهم ولابنائهم ولمزارعهم ، تحمل (الزبل) لمزارعهم ، واشرت الى استخدام الضباط والقادة لعدد من الجنود في بيوتهـــم . وسمعت ان المستر يفن وزير خارجية بريطانيا العظمى شوهد عنده (بوليس وترفك) وكان آنئذ في الاجازة وعندما عاد الى عمله سئل في مجلس العموم لماذا تستخدم هذين الجنديين ؟

فقال : ان الترفك يحضر لي بريدي الرسمي والبوليس هو حارسي الخاص فما دام ان وزير خارجية بريطانيا يحاسب عن جنديين وهما في الوقت نفسه حارسه والآخر يأتيه بالبريد الرسمي ، فما قول احد ضباطنا الذي يستخدم ثلاث او اربعة او خمس واكثر واكثر فاذاكانوا وحتى الآن ورغم مناداتنا في العام الماضي بهذا الخصوص لم يكفوا ابداً ، وحتى الآن سيستعملون هـــذه السيـــارات وهؤلاء الجنود لمصـــالحهم الخاصـــة ، واذا كان البلد الذي يحكم دستورياً ، حكمـــاً دستورياً ، ويوجد فيه مجلس نيابي ينبه الى هذه الامور ولا يسمع لمجلسه اليس الاولى بهم ان يستمعوا الى نداء جلالة الملك وقائدهم الاعلى الذي يقول دائما ويحث عـــلى ان نكون مقتصدين حكومة وشعباً حتى نصل الى الاكتفاء الذاتي ، واني بهذه المناسبة استطيع ان اقول ان دولة رئيس الوزراء المؤتمن الاول لدى جلالة الملك على مصالح الامة يستطيع ان يوقف هذه الاعمال عند حدها ، كونه رئيس وزراء دستوري له حق ان يتدخل في كـــل امر ، كبيراً كان او صغيراً ، حتى في اتفه الامور ، وهذا شرف عظيم ادولة الرئيس .

كل سنة تأتينا الحكومة بميزانية الجيش وميزانية الامن العام مقفلة لا ندري ماذا تحوي وماذا تحتوي ، ونصدق عليها بدون ان نعلم اي شيء فيهـا ولا ادري عـــذر الحكومة ، ما هو هذا العذر الذي يدعوهـــا لاستعمال هـــذه الخطة مع ممثلي الشعب الذين لا يحق لهم ان يصـدقوا عـــلى شيء الا بعـد ان يعلموه ويعلموا كيف يصرف ، لذلك اريد ان تبين لنا الحكومة لماذا تاتي بهذه الميزانيات مقفلة فاذ اكانت الحكومة تشك في اخلاص المجلس فيما لو اطلع على هذه الميزانيات او اذا كان هذا شيئاً سرياً فعليها ان تعقد جلسات سرية لهـــذه الغاية ، لأن الميزانية لا توضع بآلات حاسبة ، بل يضعها رجال فيا ترى هل هؤلاء الرجال الذين يضعون الميزانية آمن من ممثلي الشعب على ميزانية الجيش ؟ !

الأمن العام ، انني اطالب الحكومة ان تعين للامن العام موظفاً مدنياً قديراً قانونياً و نزيهاً اسوة ببقية الدول المتمدنة . .

وزير الداخلية : هل هذا المدير مش مليح ؟

السيد الهنداوي نائب اربد : أنـــا لا أتعرض لاشخاص إنما أقول واحد مدني نزيه ، أنـا لا اتعرض لاشخاص أبداً أنا أقول كل الناس ملاح .

قبل سنتين أقر هذا المجلس بالاجماع اقتراحاً باحداث وزارة للشؤون البلدية والقرويـة ومضت هذه المدة ولم تعمل الحكومة بهذا الاقتراح .

طلبت في الدورة العادية أن تعيد الحـكومة العمل بمستنبت جرش بالنسبة لضرورته لمصـــالح الزراع في اللواء الشمالي ولم تعمل الحكومة بهذا الطلب ايضاً .

وبالنسبة لتصفية شركة البترول العراقية (I. P. C) وان كنت غير مختص في هـــذا الشأن لكن اتمنى لو أن الحكومة أجلت تصفية هذا المشروع الى سنة اخرى بالنسبة لتقارب وجهات النظر بين الدول العربية لعلنا نستفيد أكثر من هذا .

وبناء على هذه التصفية أذكر أنه يوجـــد في محطة الاجفور أكثر من الف نسمة ، تجار وغيرهم ، هؤلاء كانوا يطبيون ويعالجون من قبل الشركة ولذلك الفت نظر الحكومة الى ضرورة العناية بابنـــائهم سواء من حيث التدريس والصحة . والسلام عليكم .

ـ ٦ ـ

الرئيس : الكلمة الآن للاستاذ عبد الباقي جمو

الاستاذ جمو نائب عمان : بسم الله الرحمن الرحيم معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .

لا أريد أن أعيد ما تفضل به حضرات الزمـــلاء المحترمين من الكلام ولو أردت ذلك لما استطعت إنما أريد أن أتحدث حول هذه الميزانية التي تقدمت بهـــا الحكومة مشكورة وجهودها ظاهرة في محاولاتها لتامين هذه الميزانية لهذا البلد الفقير ، ومن دراستي لهذه الميزانية كما أشار اخواني الكرام يتضح أن ثلثي الميزانية إنمـا يتكون من المساعدات الخارجية التي لا تستطيع أن تعتمد عليها بالكلية لانه واضح جلياً أن هذه الجهات التي تقدم المساعدات ربما تصطدم مصالحها مع مصالحنا وربمـــا وقفنا وقفة جبارة ضد تنفيذ سياسة لها قـــد لا تتفق ومصالحنا فتقطع عنا هذه المساعدات . وعـــلى كل حال الذي أريد أن أقوله أن المراضع مهمـا كانت كثيرة إذا كانت تمر من أرض رملية لا تستطيع أن تروي الأرض ولا أن توفى بالغاية ، وهذه الميزانية التي حاولت الحكومة جاهدة أن تقلل في نفقاتها فيما لو نفذت بامانة واخلاص من قبل المسؤولين ، ولعـــل الوزراء المحترمين يعتقدون حينما يقال مثل هـــذا القول أن المقصود به اشخاصهم ولكن الواضح أن هذه الأموال لا تنفق كلها أو بعضهـا في المصالح العامة ، وقد سبقني بعض الزملاء الى بعض الأمثلة ، منها : وزير خارجية بريطانيـــا ، فلا عجب فبريطانيا تعطي الدول الضعيفة ولذلك هم بحـاجة الى الاقتصاد أكثر منا فنحن نأخذ من غيرنـا والانسان الذي يأخذ من غير تعب سهل عليه أن ينفق من غير تفكير ، ولذلك السيارات الكثيرة العدد التي تستخدم في أوقـات في الليل في النهـــار ، في غير ساعات الدوام ، من قبل الموظفين ، صغاراً كانوا أم كبـــاراً ، مدنيين كانوا أم عسكريين ، أعتقد أن نفقات هذه السيارات تكاد تشكل ميزانية صغيرة تقوم بها وزارة تستطيع أن تنشىء ناحية اقتصادية ربما تعيل عشرات الآلاف من الأسر في المملكة صحيح ما أشار اليه السيد النائب المحترم الهنداوي أن ضباط الجيش أو قادة الجيش أو الموظفين (الثقـال) يستخدمون الموظفين والجنود والسيارات لمصالحهم الخاصة وأنا أعتقد بانه من الامـانة على أن يقتصد كل مسؤول صغيراً كان أم كبيراً في نفقاته حتى المقررة له . نحن نقرأ في تاريخ السلف الصالح الذي استطاع أن يدوخ العالم وأن يسيطر على العالم وان يصبحوا سادة الدنيـا وحكام العالم ، كان قويهم وكان مسؤولهم وكان موظفهـم يقتصد بالنسبة لنفسه ويوسع على الاخرين ، فاهم شيء في هذه الميزانية هو أن تراعى النفقات وان تسهر الحكومة واعني كل وزير على جهـاز وزارته ، هذا الجهـاز الذي يسلط

مباشرة بعد تصديق الميزانية على نفقات أو مخصصات الوزارة لتبذر هذه النفقات ويأتي العام القادم ولا تجد في صندوق الوزارة شيئاً من المخصصات ، أين تذهب ؟ أؤكد لكم أن العمارة التي تقوم بها الحكومة وتكلف ٥٠٫٠٠٠ دينار مثلاً او أقامها رجل لنفسه بنفس الحجم وبنفس الشكل والصورة لما كلفت ٢٠٫٠٠٠ دينار ولكانت العمارة تامة من النواحي الفنية والهندسية أحسن مما تقوم به الحكومة بمبلغ ٥٠٫٠٠٠ دينار . وهذا معناه أن هذه المخصصات تذهب الى الجيوب قبل أن تذهب الى النواحي التي خصصت لها ، كنت قد وجهت سؤالاً الى معالي وزير الاشغال عن الطرق وما هي الاسباب التي تؤدي الى خراب الطرق بعد تعبيدها باسبوع أو اسبوعين أو شهر أو شهرين ؟ أهي الناحية الفنية ؟ نقص في الناحية الفنية أم هي المخصصات الباهظة التي تصرف على هذه الطرق ! ولكن مع الأسف الشديد كان الجواب أن السؤال لم يحدد الطريق التي حصل فيها الخراب فكان جوابي أن وزارة الاشغال وزارة نشيطة جداً والطرق أصبحت كثيرة في المملكة والخراب في هذه الطرق كلها مع الأسف الشديد ، وناحية ثانية أسمعها من الناس ، انهم يقولون : لعل هناك مؤامرة تحاك ضد المواطنين بين وزارة الاشغال وبين أصحاب الشركات الذين يستوردون السيارات وقطع السيارات حتى تستطيع هذه الشركات أن تبيع اكبر كمية ممكنة من القطع والسيارات على المواطنين لان الخراب يتحقق بسبب هذه الطرق التي إذا خربت لا تصلح وإذا صلحت لا يوضع فيها ربع المخصصات التي تخصص للتصليح ، هذا واضح لا يستطيع انسان أن يناقشه ابداً لانه مشاهد لكل ذي بصر .

والناحية الثانية : دائماً نقرأ في الجرائد ونسمع في الاذاعات وبخاصة تصريحات متتالية كانت في السابق واللاحق لم يقصر في وزارة الاقتصاد عن المشاريع الاقتصادية الضخمة التي ستنقل البلد بقدرة قادر ولمحة بصر من التسول الى الاكتفاء الذاتي ولكننا مع الاسف لا نسمع عن مشروع تشرع به الحكومة الا ونسمع بعد نومة أهل الكهف الطويلة بان المشروع قد فشل . لماذا ؟ لأن المدير ولأن الخبير الأجنبي الذي كان يشرف على المشروع لم يكن من اصحاب الاختصاص في هذا المشروع، بعد ذلك ماذا ؟ بعد ذلك نبدأ من أول الشوط . وتأتي كذلك بآخرين ربما كانوا من أهل الاختصاص أو ربما لم يكونوا ومع هذا تكون النتيجة ان الذي اجرم في حق البلد وفي اقتصاديات البلد وفي مشاريع البلد انه يحال للتقاعد حتى يأكل بباقي أيامه وهو نائم مرتاح لا يحاسب ولا يعاقب ، اشار النائب المحترم ابو الفوارس الى شركة البوتاس ...

(اصوات : ابو غازي)

... أبو غازي إلى شركة البوتاس وكانت النتيجة مع الاسف الشديد ان هذه الشركة فشلت وانا اعتقد جازماً واقولها بصراحة ان هذا الفشل لم يكن فشلا طبيعياً إنما كان فشلاً مدبراً وربما تكون اسرائيل خلف هذا الفشل ، نحن نعلم ان مشروع البوتاس كان مشروعاً قوياً ربما استطعنا ان نعتمد على وارداته نوعاً ما ونحن نعلم ان بعض رجالات الأردن تعمدوا ان يحطموا هذا المشروع بعد أن استلموه ، لا بأس حطموا هذا المشروع وأخذ كل نصيبه من الارباح وملأ كل جيبه من السرقات ولكن مع كل هذا كانوا ابطالاً وكانوا مخلصين لجلالة الملك ومخلصين للشعب ومخلصين للوطن ، لا بأس كل أخذ عمله وسيأخذ عمله والحساب عند الله ولكن لماذا ينام هذا المشروع عشرة سنوات بينما اليهود استطاعوا ان يقيموا مشروعاً جديداً وأن تكون لهم واردات ضخمة من مشروع البوتاس على هذا البحر الميت ، الميت عندنا واصبح حياً مع الاسف الشديد عند اسرائيل ، السبب أننا لو استطعنا أن نضع القانون الذي ينادي به كل إنسان ، ينادي به المسؤولون وينادي به النواب وينادي به الشعب ، هذا القانون يكون عبارة عن مادة واحدة (من أين لك هذا) حتى نعلم اين تذهب هذه الأموال التي نجمعها بالتسول ، وهو عار في جبيننا ان بقينا معتمدين عليها حتى نعلم اين تذهب هذه الأموال فليوضع مثل هذا القانون (من أين لك هذا) .

فاذا حاسبنا أنفسنا على هذا الأساس اعتقد باننا في فترة قصيرة وبمخصصات ضئيلة نستطيع ان نستغل موارد

ومعادن وكنوز بلادنا فنستغني ، فالغنى عز والحاجة إلى الناس ذلة ومسكنة .

اما البترول ... بعد تفكير طويل وبعد ان ثبت لنا ان البترول ظهر في كل بلد عربي يحيط في الأردن حتى اليهود استطاعوا ان يجدوا بترولاً في القسم المحتل من فلسطين ومع العلم ان قرى قوم لوط في البحر الميت عند خسفها احترقت بسبب وجود البترول .

لماذا لم يظهر البترول في الأردن ؟

بعد تفكير حاولت ان أجد حلاً لهذا السؤال ولكن مع علمي ان الشركات الاجنبية متواطئة على الا يظهر البترول في الاردن حتى تؤخر هذا البترول وتعتبر البترول في الاردن بترولاً مخزوناً لها تنقب عنه عند الحاجة ، ولكنني قلت لعل السبب في كل رأس مفكر صلعة ونحن بلادنا بلاد مقدسة فقلت حلاً للسؤال او جواباً على السؤال ربما يكون الاردن صلعة البلاد العربية ، لا يوجد فيه البترول ، ما فيش حل آخر ، ولذلك من هذه الناحية اقترح على الحكومة الكريمة ان تفتح الابواب ، ان لم تكن عندنا امكانيات ، امام الشركات الاجنبية من غير استثناء . .

دولة رئيس الوزراء : هذا الذي عرضته . .

الاستاذ جو نائب عمان : (مكملاً)

. . للتنقيب عن البترول لاني موقن كما ان كل مواطن والحكومة كذلك متأكدة بان البترول موجود في الاردن ..

دولة رئيس الوزراء : ان شاء الله . .

الاستاذ جو نائب عمان : (مكملاً)

. . انا اعتقد انه لا شك فيه .

والناحية الثانية عندنا اراضي واسعة واراضي ومياه كثيرة ولكن مع الاسف اجدهناك سياسة وسياسة متوارثة في كل حكومة ، وأية حكومة ، ان هذه الاراضي يجب ان تبقى تحت الدرس الطويل الممل المكلف الذي لا ينتهي وآخر الامر تنتهي الدراسة ويموت المشروع وتبقى المياه والاراضي الخصبة ميتة لا خير فيها ولا منها . في الازرق صرفوا قبل سنوات ١٫٢٥٠٫٠٠٠ دولار لماذا؟ قالوا هذه مخصصات للدراسة وما القصد من هذه الدراسة ؟ القصد ان نكتشف هل تصلح هذه الارض للزراعة ، ولاي نوع من الزراعة ، كانت النتيجة أن ١٫٢٥٠٫٠٠٠ دولار ذهبت لجيوب عدد من الناس ، حفروا خندقاً طويلاً ، فقضوا على الابقار وعلى ثروة الفقراء من المواطنين في الازرق ثم سحبوا معداتهم وسياراتهم وخيامهم ورجعوا الى بيوتهم سالمين غانمين .

والآن ارى ان هناك ٥٠٫٠٠٠ دينار مخصصات ايضاً للدراسة وياليتها كانت مخصصات للأنتاج ، تأكدوا كما قلت في مستهل كلامي ان المراضع مهما كانت كثيرة اذا كانت تمر من ارض رملية لا تسقي ارضاً ولا تنبت زرعاً واني اسأل الله تعالى ان يلهم الحكومة الرشيدة على ان تحاسب المشرفين على تنفيذ هذه المشاريع وصرف هذه النفقات الباهظة حتى يضعوها كلها في مواضعها وان تكون جيوبهم مخروقة لينكشفوا للشعب وليحاسبهم ربهم وإلا فاننا سنبقى شحادين متسولين .

والسلام عليكم

- ٧ -

الرئيس : الكلمة للسيد محمد سالم الذويب فليتفضل

السيد الذويب نائب بيت لحم : معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

يشرفني ان استهل كلمتي اليوم بتحية اعجاب وتقدير ارفعها من على هذا المنبر الى الاعتاب الملكية السنية على الخطوات الملكية الكريمة في سبيل توحيد الصف العربي بتنقية الجو مع الشقيقتين الجمهورية العربية المتحدة والعراق . كي يكون العرب في جميع أقطارهم كتلة متراصة للوقوف في وجه اعداء العرب والعروبة الصهيونية العالمية ومن تناصرها في باطلها من الدول الاستعمارية التي تضمر الشر لهذا الوطن العربي الخالد ، داعياً الى العلي القدير ان يكلأ جلالته بعين رعايته ليكمل رسالته الخالدة، رسالة الثورة العربية الكبرى التي ورثها كابراً عن كابر انه على كل شيء قدير .

أعود الى الحديث عن ميزانية الدولة فأسجل بخصوصها النقاط التالية :

انها معتدلة ولكن لي بعض الملاحظات .

هكذا في الأصل

أولا : لقد رصد في الموازنة أرقام ضخمة لديوان الموظفين ، وقد كانت الغاية لانشاء هذا الديوان غاية بناءة تنظيمية ولكن الديوان في وضعه الحاضر مجردا من الصلاحيات وما دامت النية غير متجهة لاعادة صلاحياته اليه وحصره كمستودع للشهادات والاضبارات فانني أقترح الغاءه وتوفير ميزانيته لغيره من الابواب .

ثانياً : كما اقترح أيضاً إلغاء قسم الارشاد في دائرة الاصلاح الريفي ، لانني لا ألمس لها تلك الفائدة التي تستحق هذا الجهاز الضخم من الموظفين .

ثالثاً : الموظفون هم جهاز الدولة واذا أردنا جهازاً نظيفاً فيجب أن نضمن الحياة الكريمة للموظفين . أما خطوة الحكومة في إلغاء علاوة غلاء المعيشة فكأنها تدفعهم دفعاً الى الرشوة والى الحصول على المال بشق الطرق الغير مشروعة ، ألا يكفي الموظفين أنهم وحدهم في الدولة يدفعون ضريبة الدخل المستحقة عليهم كاملة بينما يتهرب من هذه الضريبة وبشق الوسائل معظم الاغنياء في البلاد وأصحاب المصانع وأصحاب المهن الحرة الذين يبلغ دخلهم أضعاف دخل الموظف ولا يدفعون كما يدفع ؟ انني أطالب بالحاح إعادة هذه العلاوة الى الموظفين كما أطالب بالعمل على زيادة رواتبهم وتحسين أحوالهم المعيشية والاجتماعية .

رابعاً : لمنطقة بيت لحم مطالب واحتياجات ، وهذه الطلبات صرحت بها مراراً في هذا المجلس كما قدمناها كاملة لدولة رئيس الوزراء ، عند زيارته للمنطقة قبل أسابيع قليلة فوعد خيراً ، ولكنني لم ألمح لها ذكراً في أبواب الموازنة ، لذا فانني أجد نفسي مضطراً لذكر أهمها في هذه المناسبة راجياً العمل على تلبيتها وهي :

أولاً : توسيع شبكة الطرق السياحية في المنطقة وأظنني في غنى عن القول أن منطقة بيت لحم منطقة سياحية هامة يؤمها عشرات الالوف من السياح سنوياً والطرق من أهم وسائل الدعاية لرقي بلادنا . أما الطرق التي أطالب بفتحها وتعبيدها فهي طريق بيت لحم ـ الحجاحجة ـ تقوع وطريق بيت لحم ارطاس الخراب وطريق بيت ساحور تل الفريديس معير الخليل وتعبيد طريق بيت جالا الخضر وكلها طرق سياحية هامة .

ثانياً : بناء مدرسة ثانوية كاملة في مدينة بيت لحم تضم ابناء المدينة والقضاء لان هذا القضاء يفتقر الى مثل هذا المعهد . والطلب لبناء (ريست هاوس) لراحة السواح في مدينة بيت لحم .

ثالثاً : بناء مدرسة للاناث في مدينة بيت ساحور فقد علمت ان المجلس البلدي فيها قدم لوزارة التربية والتعليم ارضاً واسعة عليها اربع غرف حديثة لتكون مدرسة للبنات وان المجلس في طريق تسجيلها باسم الوزارة واني اعتقد بضرورة تكتبها فوراً تجاوبا مع مساعي المجلس البلدي الحميدة . واطالب بالحاح على توسيع بريد بيت لحم ليناسب ومكانتها المقدسة .

رابعاً : توسيع المدارس في العشائر لتستطيع استيعاب اعداد الطلاب الكبيرة .

خامساً : حل ازمة المياه المستحكمة في هذه المنطقة حلاً جذرياً بحفر الابار الارتوازية في مدن هذه المنطقة الثلاث والقضاء وتأمين برك سليمان لهذه الغاية وتسليمها لمنطقة بيت لحم .

سادساً : فتح ابواب التوظيف في الوزارات لابناء العشائر والقضاء المتعلمين والسعي لهم بالانخراط في سلك الجندية .

هذه اهم طلباتنا في هذه الكلمة القصيرة وكلي امل وثقة بأن حكومتنا الرشيدة ستعمل ما في وسعها لتلبيتها تجاوباً مع رغبة جلالة الملك المعظم في بناء هذا البلد وخدمة هذه الامة والسلام عليكم ورحمة الله .

- ٨ -

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور داود الحسيني فليتفضل .

الدكتور الحسيني نائب القدس : بسم الله الرحمن الرحيم .

ما احلى واوقع في النفس المطمئنة وانتج لخير هذا البلد لو ان كل اردني سمع كلمات الحسين الملك الشاب الدستوري واستوعبها ليعمل بها .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين ،

يجب أن نبدأ في بناء بيتنا الصغير البناء الصحيح المبنى على أسس سليمة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لنرفعه إلى المستوى المرموق ليكون بين اشقائه واعياً معتزاً لا جاهلاً محتاجاً ، وحان الوقت لكل اردني مثقفاً كان ام جاهلاً ان يتبصر ويفكر في الوضع الخلقي المهلهل في الأردن وان يتلمس بضمير حي السر الكامن وراء هذه الازمات المفتعلة المتواصلة . واني اعتقد ان وراء هذه الازمات اشخاص هم هم تتحرك وتدبر وكم وكم من مؤامرة دبرت وكم وكم من ضحية ذهبت شاكية إلى ربها تاركة خلفها ارامل وايتام ومكلومين ناقمة على اولئك المسؤولين عما حدث ويحدث ، ومن الناحية الثانية ان تدوم هيبة لحكم بالحديد والارهاب وتمشي فيه المعاملات بالدينار الغير مشروع بدلاً من المحبة والاحترام المتبادل والخدمة للمصلحة العامة .

نحن دولة صغيرة ناشئة وجدنا في زمن يجب ان يكون كل من يبني فيه فنياً كفوأ مخلصاً وجدنا في محيط اقرب الجيران حدوداً طويلة عدو خبيث لا يعرف سوى الدس وشراء الضمائر ولا يعيش إلا على الغش والاحتيال وعوضاً عن ان نبني هذا البلد على أساس اجتماعي واقتصادي سليمين وادارة مخلصة أمينة وسياسة مخططة لحمتها العزة والمحبة والتعاون عوضاً عن ذلك اسسنا هذه الدولة على المحسوبية الشخصية والتلاعب في ممتلكاتها وتفننا في سرقة أموالها ورفهنا المتلاعب ودسنا بنعل من حديد على رأس الضعيف والبناء الشريف فترى الموظف الكفوء يمشي مكانه . اضطر ان يصبح همه كتابة العرائض ليبرهن حقه ليصل إلى المركز الذي يستحقه .. والكثير هرب إلى بلد شقيق أو غريب ليجني ثمرة كفاءته إلى بلد يقدر المؤهلات والانتاج ونعمته .

ابتلينا بأننا جيران الحدود الطويلة لاسرائيل التي زرعتها سياسة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وآزرتهم انذاك روسيا في جزء عزيز من وطننا واستراتيجيتنا عظيمة وفي الوقت نفسه ليست لدينا المقومات يتكرم بها علينا الامريكان كما فعل من قبلهم السادة الانكليز تعويضاً عن جريمة اقترفوها وضمائرهم (ان كانت حية) مثقلة من هولها والله (وهذا اجتهادي) لو حزبنا أمرنا في حينه لكان لزاماً على هؤلاء السادة ان يدفعوا اضعاف ما يدفعون مقابل ما ينالون .

واني احمدالله واشكره دوماً على فتحه افواه المسؤولين من السادة الانكليز والامريكان للافضاء ببعض من الحقائق خاصة في قضية فلسطين السليبة . فالهم الهمهم المزيد . كما انه ليحز في النفس ويؤلمها بعد كل ما سمعناه ونسمعه من هؤلاء الساسة والذين ننعتهم بالاصدقاء ان نعاملهم معاملة حقاً معاملة القريب الصديق ثم في الوقت ذاته نخاف روسيا التي تتعمد ان تخدمنا في كل مناسبة . فان كنا نخاف الروس من أجل الشيوعية فيجب علينا ان نصلح اوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبذلك فقط كما غيرنا نكسب من روسيا وتبعد عنا خطر الشيوعية والهدم . نتعامل بعقل ومنفعة لا بالعاطفة .

انا في حاجة إلى سياسة اقتصادية سليمة متطورة تؤمن للبلاد ما تحتاجه من مال لتأمين حسن سير الدولة التأمين الذي ننشده لنتخلص من المساعدات الاجنبية التي افهمها سيفاً مسلطاً فوق رؤوسنا يقطع اصحابه شرايين الحياة في الدولة في أي وقت يجدون فيه ان مآربهم قد استنفذت وان غاياتهم قد حيل دون الوصول إليها أو إتمامها ، وهي طبعاً تثبيت اسرائيل .

اني اعتقد ان عوامل السياسة الامريكية البريطانية الاسرائيلية هي التي حالت دون المضي في مشروع « سد المقارنة » بعد ان وقعت الاتفاقيات بين الحكومة الاردنية في حينه وكل من وكالة غوث اللاجئين والنقطة الرابعة ذلك المشروع حسب التقارير الرسمية كان سيقدم للاردن أربعة اضعاف مياه اليرموك وما لا يقل من (٣٠) ألف كيلوواط كهرباء وري ما لا يقل من (٥٢٠) ألف دنم من أراضي غور الضفتين لا (١٢٠) ألف كما في مشروع قناة الغور الشرقية الحالي) ويشغل ما لا يقل من (٣٠) ألف عامل أي اعالة (١٥٠) ألف شخص ومن المأمول ان يزيد دخل الاردن بما لا يقل من (١٢) مليون دينار ونصف سنوياً .

نحن نسير في سياستنا الاقتصادية على غير مخطط فنحن يوماً نمنع التصدير ونسعر السلع وفي اليوم الثاني نحله . فمثلاً من قال باستيراد الجبنه من الولايات المتحدة لا من الدنمارك أو هولانده وهـــل سيارة الفولكس فاجن أو الأوبل أرخص وأقل كلفة أم الشفورليه . نحن في حاجة الى مجلس اقتصادي أعلى تسير البلاد والوزارة اقتصادياً على هديه ومقرراته يشكل بموجب قانون له صفة تنفيذية.

واسمحوا لي سادتي أن أطلب للمرة الخامسة تقوية جهاز ديواني الموظفين والمحاسبة . وان نشرع التشريعات السليمة لهما لرفع مستواهما ودعمهما للضرب على أيدي المتلاعبين والمستغلين ولرفـــع مستوى الموظف المخلص الكفوء لنسير مـع الركب التقدمي في المحيطين العربي والدولي .

لقد وجدت وزارة الانشاء والتعمير كما اسمها ولكن عملها اليوم انحصر في مراجعة الوكالة عن قطع بطاقـات اللاجئين وما شابه ذلك . لذلك اني أرى أن تلحق هذه الوزارة بوزارة الشؤون الاجتماعية على أن تحل مكانهـا « وزارة للسياحة »وتلحق دائرة الآثار ومثيلاتها في الدولة.

وماذا أقول في شركة البوتاس ومشروع مضنع السكر الاحسن أن أقول : لهما الله في هذا البلد الذي خلا مظهراً من الرجال المخلصين المنتجين .

إني أعرف أنه لما يحال أي موظف على التقـــاعد يعطي المجال لغيره من أصحاب المؤهلات والكفاآت من الشباب للسير في مصالح الدولة بقوة وشرف لا أن يستخدم هذا المتقاعد في مركز آخر وبشكل اخر في جهاز الدولة . ثم لا أدري ما حل الله بحوالي (٦٥) الف دينار كان تبرع بها كل من المغفور له الملك محمد الخامس وامير الكويت لمنفعة اللاجئين . وقد بحث المجلس في جلسة خاصة قضية احصاء اللاجئين ووعدت الحكومة آنذاك بتأليف لجنة أو لجان لدرس الموضوع وتقديم تقرير الى المجلس وها قد مضت أشهر ثلاث ولم نسمع شيئاً فما السبب يا ترى ؟

أعتقد أن كل مسؤول وكل أردني في الدولة يعرف حق المعرفة واجبات ديوان المحاسبة .ومن أن عليـــه أن يكشف المخالفات والتـــلاعب والاختلاسات في أموال الدولة وأن يقـدم التقارير الرقمية الصحيحة والتفاصيل الواقعية لكل مخالفة أو اختلاس أو تلاعب كالتقارير التي قدمها بكل فخر عن وزارة الخارجية ، وان على المسؤولين ما دامت ليس لدى الديوان الصلاحيات القضائية لمحاكمة هؤلاء ، أن يلاحقوهم ويقدموهم الى المحاكم ليأخذ العدل مجراه ويعود ما للدولة الى خزائنهـا وليكون هؤلاء عبرة لـكل مخالف ومتلاعب ومختلس من كانوا ومن سندهم . واني أشكر ديوان المحاسبة لجرأته في الحق واخلاصه في عمله . وأرجو أن أورد مثلاً واحداً فريداً في الطرق التي نتبعها في الاقتصاد والتوفير في أموال الدولة . تدفع السفارة الروسية في بغداد اجار دار سفارتها وسكن سفيرها مبلغ ثلاثة آلاف دينار (حسبما رواه لي مطلع عربي) وندفع نحن اجار دار سفارتنا وسكن دار السفير مبلغاً يزيد على الأربعة الاف دينار .وأين نحن من روسيا مالياً . وأرجو سادتي أن أتقدم بالشكر الجزيل لـكل من ساهم بعقله وبفنه وبرأس ماله في ايجاد مشاريع الاردن الاقتصادية الرئيسية كالبنوك العربية والاسمنت والمصفاة والفوسفات والدباغه والزيوت الخ .. كذلك يهمني في هذه المناسبة أن أتقدم بشكرى لوكالة غوث اللاجئين على تفكيرها العملي لزيادة عدد المدارس المهنية للاجئين .

وأما القدس سادتي فهي مهمـــا داورنا ستكون فم الاردن للعملـــة الصعبة والمورد الأول للدخل القومي فالنظر اليها بغير العين التي ينظر فيهـــا اليها سماحة الشنقيطي مثلاً . فالقدس بحاجة الى إنارة وتوسيع مطارها بحاجة الى دار محترمة لاماتنها ومجمع لدوائر الدولة فيها والمصالح العامة فيهـا وكذلك لن أنسى مستشفى محترم لنستغني عن المستشفيات الاجنبية .

تقول الحكومة ان الميزانية (٣٣) مليون و (٤٢٠) الف وان العجز فيهـا هو مليون وستماية الف والحقيقة بالنسبة لاجتهادي هو العجز (٢٠) مليون و (٩٠٠) الف دينار أي المليون والستماية الف دينار زائـــد المساعدات الاجنبية . ثم تقول الحكومة في بيان معالي وزير المالية ان الحكومة قد بذلت قصارى جهدهـا من أجل رفع المستوى الاقتصادي وزيادة الدخل القومي ، والواقع أني لم أجد بين مشاريع الحكومة ما يضمن زيادة الدخل القومي أي أني لم أجد أن الحكومة تقدمت بمشاريع للتصنيع أو مشاريع زراعيه غير مشروع قنـــاة الغور الشرقية الذي شجبته في غير هذا المـكان والذي سيخرج مئات العـائلات من اراض ورثوها عن آبائهم وعاشوا وماتوا فيها . ولم تأخذ دائرة السياحة في الميزانية المكان المرموق فهي كما قلت أكثر من مرة هي كبترول الكويت لنا . السياحة سادتي موردنا الرئيسي وفيها خيرنا وثروتنا وهي لا تحتاج إلا الى دعاية فنية صحيحة ورجال اكفـاء مخلصين واصلاحات معينة في البلاد .

فعليه اني لا أوافق على الميزانية فهي هي كمـــا وردت منذ خمس سنوات ولأني أعتقد أن الميزانية الحقيقية هي مدخول الأردن من وارداته فقط لا من وارداته زائد المساعدات الأجنبية وتوابعها ونتائجها . وكذلك يجب أن لا نعتمد على المساعدات الخارجية كعنصر أساسي في الميزانية بل كمبلغ طارىء . ولا أدري مـا سيحل بنـــا لو ان المساعدات الأجنبية قطعت عنا مع هذا التضخم السنوي في جهاز الدولة .

واحب أن أختم كلمتي لأشـكر كل عربي واردني سعى بلسانه وبقلمه وبمجهوده لايقاف الحملات الاذاعية والصحفيـة متوجاً شكري للحسين الذي كان أول من لبى النداء والذي تابع بجهوده البنـاء للتقارب والتآلف بين المسؤولين في البلاد العربية الشقيقة والسلام .

- ٩ -

الرئيس : والآن الكلمة الأخيرة لمعالي السيد صالح المجالي تفضل .

السيد المجالي نائب الكرك: معالي الرئيس حضرات النواب ،

من دراسة مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦١ ــ ١٩٦٢ وامعـــان النظر في فصول الواردات والنفقات المبينة مفرداتها في متنه ومن الاطلاع على خطاب معالي وزير المالية الذي قدم به المشروع مع شرح اهم الارقـام التي تستوجب الشرح والتفصيـل والذي اسهب بشرحها وبشر بتقديرات الواردات المحلية للسنة الحالية بمبلغ (١٢) مليون و (٥٢٠) ألف دينار بزيادة ملموسة عن تقديرات السنة المنصرمة دون فرض أية ضريبة اضافية ، كما طمأن في الوقت نفسه على حصول الحكومة على نفس المساعدات التي حصلت عليها الحكومة في السنة السابقة دون زيادة أو نقصان ، مع اطلاعه المجلس على اسباب النقص على اعتبار انه ليس نقصاً إنما هو نقص رقمي فقط فقد استوجب الاشادة بجهود معاليه وسهره على اعداد هـذا المشروع وتنسيق ارقامه وفصوله .

اخواني :

ان ما ذكرته في مستهل هذه الكلمة هو في الواقـع الخطوط العريضة في سياسة الموازنة العامة وهو ما يهم كل مواطن بأن يطمئن على موازنة تؤمن لبلده سير الجهـــاز الاداري من جهة وتوفر المخصصات اللازمة للمشاريع المفيدة من جهة أخرى كما ورد بكتـاب معالي الوزير ، وان قلت ان هذا ما يهم كل مواطن في الموازنة وقد حصلنا والحمد الله عليه حتى تتوفر لدينا الواردات المحليـة التي تمكننا التوسع بمشاريع البلاد في المستقبل ان شاء الله فاني اقول مؤمنـــاً ان اعداد الموازنات من قبل الحكومات ومناقشاتها من قبل ممثلي الامة يجب ان ترى بمنظار الصالح العام وان يبتعد الطرفان الحكومة والمجلس عن استعمال منظار الاقليمية الضيق .

اخواني النواب ،

نعم لقد نصحت بعدم استعمال منظار الاقليمية لأن المصلحة العامة فوق كل اعتبار وهدف كل مواطن كريم ولكن تجاهل اقليم أو لواء بأسره وسلبه بعض حقوقـــه المكتسبة كما يتضح لمجلسكم الكريم في الامثـال الآتيـة الجاني مع مزيد الاسف إلى ضرورة استعمال هذا المنظار مكرهاً .

١ ـ منذ عامين تقريباً قررت الحكومات المتتالية فيما قررت محاربة البطالة بتأسيس مدارس صناعية في اكثر من لواء منها لواء الكرك لتوفير التعليم المهني وقد قطع هذا المشروع معظم مراحله حيث تقرر مكان البنـاء من لجنة ممثلة من وزارة التربية والتعليم ومن الحكومة المحليـة في

الكرك وفيما كانت معاملة استملاك الارض وايصال الماء والكهرباء إليها جارية بين الدوائر ذات الاختصـــاص اصبح المشروع في خبر كان مما اضطرني لاثارة الموضوع ثانية في هذا المجلس باقتراح رفع في حينه لدولة رئيس الوزراء الافخم بتاريخ ١٩٦٠/١/٣١ رقم ١٢٠/١/٨/٣ الذي احاله دولته بدوره للجهة المختصة وقد وعدنا خيراً بالمدرسة وبقدرة قادر فوجئنا بهذه الميزانية بنقله أيضاً إلى مكان ما .

٢ ـ من ابسط القواعد مراعاة قاعدة تفضيل الاهم على المهم ففتح طريق على بلد مقطوع من الطريق لاهميته الزراعية افضل على ما اظن من تعبيد طريق ترابي لبلد آخر وتعبيد طريق ترابي افضل على ما اعتقد من تغيير طريق معبد صالح للسير عليه . فطريق الكرك ـ المزرعة الصافي الترابي الطريق الغوري الوحيد في الكرك الذي يبلغ طوله نحو سبعين كيلو متر تقريباً والذي يسير عليه يومياً في موسم الخضراوات أكثر من أربعين سيارة نقل كبيرة والذي يوفر للبلد في نفس الوقت ما يقل عن نصف مليون دينار اردني أفضل باعتقادي من تغيير طريق صالح للسير عليه .

٣ ـ تقدمت باقتراح للمجلس الكريم لحفر آبـــار ارتوازية في بعض نواحي الكرك ورفع الاقتراح أيضاً في حينه لدولة الرئيس بتاريخ ٦٠/١/٣١ رقم ١٢١/٨/٣ فلم يقرر حتى الآن حفر أي بئر في الكرك .

وبالرغم عما ذكر آنفاً وتدليلاً على قيام روح التعاون بين المجلس والحكومة حفاظاً على الصالح العام وحرصاً منا على الاكثار من المشاريع المفيدة في بلدنا العزيز فانني اؤيد ما جاء بقرار اللجنة المالية البرلمانية آملاً مخلصاً من حكومتنا الرشيدة الأخـذ بعين الاعتبـار بتواصي اللجنة المذكورة واقتراحاتي التالية عند تنفيذ مفعول الموازنة :

١ ـ الموافقة عـــلى دفع أقساط مؤسسة الاقراض الزراعي من المزارعين المديونين حبوباً بأسعار محدودة لمن يرغب ذلك من المديونين المزارعين لما فيه مصلحة الطرفين المؤسسة والمزارعين .

٢ ـ توفير خمسين الف دينار على الاقل من مخصصات صيانة الطرق بما فيها مخصصات طرق الكرك الزراعية لطريق غور الكرك .

٣ ـ اعادة النظر في موضوع اعـــادة حق الكرك المكتسب بتأسيس المدرسة الصناعية بتوفير المخصصات اللازمة له من فصول الموازنة والسلام عليكم .

معالي رئيس مجلس النواب

حملني أهالي غور المزرعـــة التماساً بطلب بعض الطلبات أقدمه لمعاليكم .

الرئيس : هـل يوافق المجلس على ضم عريضة ٥ أهالي غور المزرعة والمقدمة الآن من معالي السيد صالح المجالي إلى أوراق المحضر واحالتها إلى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : حضرات النواب

لقد اطلعتم على الموازنة وناقشتموها في هذا المجلس ، والآن سنعرض اليكم للموافقة فصلاً فصلاً .

فأرجو من السكرتير تلاوة قانون الموازنة مادة مادة وفصول الموازنة فصلاً فصلاً والجداول الملحقة بالموازنة .

السكرتير : يتلو :

٥ انظر الوقائع صفحة (٥٠)

مشروع

قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦١/١٩٦٢

١ ـ يسمى هذا القانون (قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦١/١٩٦٢) ويعمل به من بداية السنة المالية المذكورة .

٢ ـ يخصص لنفقات الحكومة عن الاثني عشر شهراً التي تنتهي في نهاية تاريخ ١٩٦٢/٣/٣١ مبلغ (٣٣٤٢٠٠٠٠) دينار يوزع بالصورة المبينة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

٣ ـ تقدر الواردات للاثني عشر شهراً التي تنتهي في نهاية تاريخ ١٩٦٢/٣/٣١ مبلغ (٣١٨٢٠٠٠٠) دينار كما وردت في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

٤ ـ تؤمن النفقات المبينة في المادة الثانية من هذا القانون من الواردات المبينة في المادة الثالثة منه ويؤمن العجز البالغ مقداره (١٦٠٠٠٠٠) دينار من الزيادة المنتظرة في الواردات ومن الوفر العام .

٥ ـ لايجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر إلا بقانون .

٦ ـ لا يجوز نقل المخصصات من مادة الى اخرى في أي فصل من فصول فوق العادة إلا بتنسيب من وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء .

٧ ـ رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الجدول رقم (٢)

رقم الفصل	عنوانــــه	المبلغ دينار	الاجمال دينار
١	الجمارك والمكوس	٥٠٧٠٠٠٠	
٢	الضرائب	١٩٥٠٠٠٠	
٣	الرخص	٧٨٠٠٠٠	
٤	الرسوم	٢٠٠٠٠٠٠	
٥	البرق والبريد والهاتف	٧٠٠٠٠٠	
٦	واردات املاك الدولة	٥٠٠٠٠	
٧	الفوائد والارباح	٩٠٠٠٠٠	
٨	الواردات المختلفة	١٠٧٠٠٠٠	
	المجموع	١٢٥٢٠٠٠٠	
٩	المساعدات والقروض الخارجية	١٩٣٠٠٠٠٠	
	المجموع		٣١٨٢٠٠٠٠
	العجز		١٦٠٠٠٠٠
	المجموع الكلي		٣٣٤٢٠٠٠٠

- ١٠ -

الرئيس : هل الحكومة جاهزة للاجـــابة أم نرفع الجلسة للاستراحة قليلاً لتتمكن الحكومة من تحضير جوابها.

دولة رئيس الوزراء : نحن جاهزون .

الرئيس : تفضل .

دولة رئيس الوزراء : بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

لا يسع الحكومة بعد أن استمعت الى تقرير اللجنة المالية وكلمات النواب المحترمين إلا أن تتقدم بشكرها الجزيل الى المجلس الكريم على الملحوظات القيمة التي ابديت بصدد الميزانية العـامة للسنة المالية ٩٦٢/٩٦١ مؤكداً حرص الحكومة التـــام على التعاون الصادق مع مجلسكم الكريم بصدق وتجرد وامانة لرفع مستوى هذا البلد في جميع الميادين وتحقيق ما نصبو اليه من رفـاهية ومنعة ومستقبل أفضل باذن الله .

يلاحظ مجلسكم الكريم أن الحكومة قد راعت عند تنظيم الميزانية الاقتصاد في النفقات الى الحد المقبول ضمن امكانياتنا الماليـــة مع المحافظة على سير العمل وتوفير الخدمات العامة والمشاريع الحيوية من زراعية واقتصادية وصحية واجتماعية ، كما وانها تجاوبت مع المبادىء التي وضعتها اللجنة المالية في تقريرها الذي عرض على مجلسكم الكريم ، ويسرني أن أذكر هنا أن الحكومة قد أدركت بوحي من مسؤوليتها وتلاقت على الخير والحق مع ما ورد في تلك المبـادىء واتخذت الاجراءات المسبقة اللازمة لتحقيقها واني سأسرد على مسامعكم بعض تلك الاجراءات لتكونوا على علم بها :

١ ـ صدر بلاغ الى الدوائر الحكومية بالامتناع من استخدام الموظفين الذين احيلوا على التقـــاعد بمقتضى قانون التقاعد رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ في مــــلاك الدولة لافساح المجال أمام طالبي العمل من المستحقين وحاملي الشهادات وخريجي الجامعات .

٢ ـ رصدت المخصصات المتعلقة باتفاقيات المشاريع العامة على أساس الأمر الواقـــع وقد خفضت الى الحد المعقول الذي تتطلبه المصلحة العامة مع مراعاة التزامات الحكومة واحترام الاتفاقيات .

٣ ـ لقد أصدرت بتـاريخ ١٩٦٠/١١/١٥ بلاغاً برقم (٦٠) الى جميع الدوائر الحكومية طلبت فيه اعداد الميزانية على أساس تخفيض (٥ ـ ١٠ ٪) من مخصصات النفقات الاخرى بالنسبة لميزانية السنة ٦١/٦٠ وتجري الآن مراقبـــة الصرفيات من قبل المسؤولين لعدم تجـــاوز المخصصات وضغط النفقات بكل دقة وعناية .

٤ ـ تقوم وزارة الاشغال العامة حاليا باعداد دراسة عامة للطرق القروية التي لم يكمل فتحهـــا في السنتين الماضيتين على ضوء الافضلية والمصلحة العامة والمخصصات المرصودة لها لهذا العام ونأمل أن تكون لدينا قريباً شبكة ممتازة من الطرق القروية التي تربط بالطرق الرئيسية .

٥ ـ لقد أصدرت بـــلاغاً برقم (٦٦) تـاريخ ١٩٦٠/١٢/٧ طلبت فيه عـــدم استعمال السيارات الحكومية الرسمية من قبل الموظفين المصرح لهم باقتنـاء سيارات خاصة واكدت فيه الاقلاع عن ذلك والتقيـــد بالبلاغات الرسمية الصادرة بهذا الشأن والا فسأضطر الى الغاء الترتيب المعمول به باستعمال السيارات من قبل الموظفين بشكل عام .

٦ ـ تمشياً مع سياسة الحكومـــة في تشجيـــع الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الاجنبية اصدرت بلاغاً برقم (١٢) تاريخ ١٩٦١/٢/٢٧ طلبت فيـه من جميع الوزارات والسلطات الأخرى ذات الاستقلال المالي عند طرح عطاءات بشراء لوازم للحكومة والجيش أن يراعى تشجيع تلك الصناعات عندما تتوفر الاشياء المطلوب شراؤها محلياً .

وقد تقرر اقامة معرض صنـــاعي زراعي لتعريف المسؤولين والمواطنين بصناعات بلادنا ونأمل ان تكون النتائج مشجعة وحسنة .

٧ ـ اهتمت الحكومة بوضع شركة البوتاس العربية وبالنسبة للفوائد المرجوة من هذا المشروع العظيم الاهمية وكيلا يتأثر بقيود العمل الرسمي ومقتضياته والتزاماتـه

فقد تم اختيار ممثلي الحكومة في مجلس ادارة هذه الشركة من ذوي الخبرة الواسعة بالأعمال الحرة والاقتصاد ، والامل معقود على ان تسير الشركة بخطى ثابتة نحو الانتاج ورؤية النور .

٨ ـ لقد دأبت الحكومة على تشجيع استثمار رؤوس الأموال في الشركات المحلية وعلى انشاء المصانع وقد اتخذ مجلس الوزراء عدداً من القرارات بموجب قانون تشجيع وتوجيه الصناعة لهذه الغاية ولجنة الانماء الاقتصادي على استعداد لدراسة أي طلب يقدم إليها بهذا الخصوص ومنح الاعفاءات والتسهيلات المادية والمعنوية .

٩ ـ هنالك أمر دفاع معمول به يمنع استيراد القمح ومشتقاته ليتسنى للمزارع الأردني تصريف محصوله المقبل وتنوي الحكومة ان تدخل إلى السوق كمشتري للمحافظة على مستوى الاسعار وتخزين كمية وافرة لبذار الموسم القادم . وستدرس الحكومة قضيـــة تصدير الفائض من المحاصيل على ضوء جودة الموسم وبعد الاستئناس برأي خبراء الزراعة .

١٠ ـ أتخذ مجلس الوزراء قراراً بتاريخ ٩٦١/٤/٥ يتضمن الموافقة على تمديد رصيف البضائع العامة لميناء العقبة مسافة مايتي متر بحيث يكون مجموع طوله (٣٦٠) متراً وتجري الاتصالات للحصول على قرض لهذه الغاية وسنسعى ما وسعنا إلى تحسين مينائنـــا الوحيد وتشجيع الدول الشقيقة المجاورة على استيراد بضائعها عن طريقه .

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

اعتقد ان مجلسكم الكريم يوافق ويقر بقاء مفردات موازنة الجيش والامن العام سريـــة ومكتومة حفاظاً على المصلحة العامة . واني اقدر ان كل منكم حريص على هذه الناحية وبقاء ذلك مكتوماً لا يعني من بعيد أو من قريب عدم الثقة مطلقاً فسلامة الجيش والبلد تقضيان ذلك .

واني هنا وأقول ان موظفاً ما عاملاً لم تمس حقوقه قبل ١٩٦١/٣/٣١ لان الحكومة راعت ان الموظف قد بنى معيشته على أساس الراتب والعلاوات التي يتقاضاها وقررت الحكومة اعتبار ذلك حقاً مكتسباً له اما ما يطرأ اعتباراً من ١ نيسان ١٩٦١ ، ومن يوظف في المستقبل فاعتقد ان الراتب الاساسي المخصص للوظيفة والموظف فسخي جداً ويتساوى ان لم يزد على ما يمنح للوظيفة في البلاد المجاورة .

وأود هنا أن اذكر للنائب الدكتور الحسيني ان مـا تبرع به المرحوم الملك محمد الخامس وامير الكويت قد رصدت ودفعت وقدرها ستون ألف دينـــار إلى مركز التدريب المهني في وادي السير واربعة الاف لصناعة خشب الزيتون والصدف .

أمـا القدس فهي مرآة الاردن نشعر كمـا يشعر به غيرنا فقد رصد لها تمديد طريق البحر الميت ـــ القدس ما يعادل وما يقارب مليون دينار ورصد لها ما يكفي لبناء مجمع للدوائر الرسمية في مكان خصص ويقع على شارع صلاح الدين وستساهم الحكومة في بناء اوتيل ضخم تزيد تكاليفه عن المليون دينار تنشيطاً للسياحة ودعماً لها ولا استطيع أن أمر قبل ان اقول واذكر الدكتور الحسيني انه قد كلف في عام ١٩٥٧ للاسهام بدخول الوزارة في ذلك الحين مع دولة السيد سعيد المفتي ليستفاد من اخلاصه ومواهبه ومقدرته العلمية والاقتصادية ولكنـــه لم يفعل واستطيع ان اقول الآن ان كلام المسؤول خلاف كلام النظارة والمشاهدين .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

ان مفاهيمنا تقوم على الصراحة والشجاعة والوضوح نكشف واقعنا الحقيقي لبعضنا ونسعى معاً لعلاجه ونعرض موقفنا المالي ونعمل مشتركين للتغلب على هذا الموقـــف بالاقتصاد ومضاعفة الانتاج، وان ايدينا متعاونة مع اياديكم وجهدنا متضافر مع جهدكم للسير ببلدنا قدماً في مدارج العمران والاصلاح والتقدم مسترشدين في ذلك كله بهدي صاحب الجلالة الهاشمية مرددين جميعاً قولـــه السامي « فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الامة ».

والسلام عليكم ورحمة الله

الرئيس : تلي عليكم قانون الموازنة مادة مادة وفصولها فصلاً فصلاً ، والآن من لا يوافق على هذه الموازنة بمجموعها وعلى قرار اللجنة المالية يرفع يده .

(فلم يرفع أحد يده إلا الدكتور الحسيني)

الرئيس : اذن هـل المجلس يوافق عـلى مشروع الموازنة كما ورد من الحكومة مع توصيات اللجنة ؟

الجميع : موافقون (الا الدكتور الحسيني)

الرئيس : اذن اعلن ان المجلس الكريم قد وافق بالاجماع على قانون الموازنة العامة وفصولها لسنة ٦٢/٦١ كما وردت من الحكومة وكما أوصت بهـا اللجنة المالية وكما تليت الآن باستثناء نائب واحد لم يوافق عليهـا هو الدكتور داود الحسيني .

٥ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : لم يبـق لدى المجلس أي عمـل اذ ان ما ورد في الارادة الملكية لهـذه الدورة الاستثنائيـة هو مشروع قانون الموازنة ، وقـد انجزت وعلى هـذا ترفـع الجلسة بدون تعيين موعد آخر للاجتماع .

سكرتير عام مجلس الامة
نزار الرافعي

رئيس مجلس النواب
الدكتور مصطفى خليفة

تعريف

امد وبوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه السكرتير العام الاستاذ : **نزار الرافعي**

قام بتنظيم هذا الضبط السيدان : **عدنان بعيون وخليل عصفور**

ملاحظه :

١ ـ ينشر القانون من أول دخوله مجلس النواب حتى خروجه منه على ورق من اللون الاصفر .
٢ ـ ينشر القانون في جميع مراحله في مجلس الاعيان على ورق من اللون الاخضر .
٣ ـ ينشر القانون بالصيغة النهائية على ورق من اللون الاحمر .
٤ ـ ينشر القانون بالشكل المسحوب به من قبل الحكومة وبالشكل المردود للحكومة باللون الاحمر .

المطبعة الوطنية ـ عمان

معالي رئيس مجلس النواب الاردني الافخم

نعرض لمعاليكم نحن مخاتير واعضاء ووجوه اهالي غور المزرعة لواء الكرك ما يلي .

نظراً لكوننا اصحاب اراضي زراعية واقعة تحت الري فأننا نجد صعوبة في المياه لعدم اصلاحها واننا نطلب الموافقة من مجلسكم الكريم اصدار القرار لتنفيذ طلباتنا الاتية :

١ ـ تصليح المياه النابعة من عين السكين بأراضي المزرعة وعمـــل اقنية لها من الاسمنت خوفاً من ان تتسرب المياه الى باطن الارض دون فائدة ملموسة .

٢ ـ سحب المياه من الحديقة للمزرعة بواسطة اقنية من الاسمنت وذلك لتوفير المياه بالحديقة وضياعها في البحـــر الميت وذلك للاستفادة منها لسقاية اراضينا في غور المزرعة مع العلم باننا تقدمنا سابقا بطلبات لاكثر من مرة وقد درست من قبل المختصين بمشاريع المياه ولا نزال متظرين ابراز هذا المشروع لحـــيز الوجود والذي تم اجراء تخطيطه سابقاً وتخصيص مبلغ باسمه ولحد الان لم ينفذ طالبين تنفيذ هذا الطلب .

٣ ـ فتح الآبار التي جرى اكتشافها وعملها بواسطة ادارة النقطة الرابعة وعددها ثلاثة آبار كائنة في غور المزرعة ومغلقة بعد تفجير المياه منها ولا تزال مغلقة دون فائدة ملموسه ايضاًكما اننانطلب وضع ماتورات لضخالمياه من تلك الآبار .

٤ ـ تصليح وتعبيد الطريق بين الكرك وغور المزرعة بالاسفلت لغاية غور الحديقة ليسهل علينا نقلنواتج اراضيناالزراعية وتسهيل مواصلاتنا حيث ان عدم اصلاح الطريق لما يكبدنا النفقات الباهظة من اثمان نواتجنا اجرة للسيارات لعدم صلاحية الطريق ومثالاً لذلك نرجو لفت نظر معاليكم ومجلسكم الكريم الموقر الى ان اجور النقـــل من الأغوار الشمالية للعاصمة عمـــان ستة دنانير اجرة السيارة الواحدة بيد ان اجرة السيارة من غور المزرعة او غور الصافي للعاصمة عمان بمقدار اربعين دينار اردني لرداءة المواصلات وعدم صلاحيـــة الطريق نرجو تلبية هذه الطلبات وابراز لحيز الوجود ما امكن نظراً لضعف حالتنا المادية والمعنوية وليس لنا بعد الله سوى معاليكم ومجلسكم الموقر في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك حسين المعظم ايده الله آمين .

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول اجل الاحترام ،

التواقيـــع

مخاتير واعضاء ووجوه اهالي غور المزرعة لواء الكرك .

مشاريع القوانين التي وردت على جدول اعمال مجلس الأمة للنظر فيها في الدورة الاستثنائية الأولى بموجب الارادة الملكية السامية مع بيان المراحل التي وصلت اليها

رقم المسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
١	٥٦٧	مشروع قانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٦٢/١٩٦١	١ ـ احيل الى اللجنة المالية في الجلسة الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٤/١٥ ٢ ـ بناء على قرار اللجنة المالية رقم (١) المؤرخ في ١٩٦١/٤/٢٠ قرر المجلس في جلسته الثانية من الدورة الاستثنائيـــة الاولى المنعقدة بتـــاريخ ١٩٦١/٤/٢٣ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع بعض الملاحظات والتواصي ورفع الى مجلس الاعيان .	احال دولة رئيس مجلس الاعيان هذا القانون الى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٤ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة .